



12 تشرين الأول/أكتوبر 2020

تحليل سريع لانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 من منظور المساواة بين الجنسين:

رصد متعدد الجوانب

© 2020 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

المحتويات

01	ملخص تنفيذي
07	مقدمة
08	المنهجية
10	النتائج
10	أدوار الجنسين ومسؤولياتهما (المستجيبون والأشخاص المتضررون)
13	قضايا الجنسين والاستجابة الإنسانية/التطوعية
17	الصحة (بما فيها الصحة العقلية النفسية والصحة الجنسية والإنجابية)
22	الإيواء
24	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
25	الحماية والعنف على أساس الجنس
27	العدالة والأمن والمحاسبة
28	سبل العيش والنهوض الاقتصادي
29	الأمن الغذائي
30	استراتيجيات المواجهة
31	التوصيات
35	المراجع

ملخص تنفيذي

في 4 آب/أغسطس 2020، هزّ انفجار بيروت المدّم المدينة بأكملها، وأودى بحياة 191 شخصاً (120 ذكراً، و58 أنثى، و13 غير محدد)، وجرح 6,500 شخص على الأقل، وشرد 300 ألف شخص. قبل الانفجار، كان يتصدر أزمة لبنان عدم المساواة الهيكلية الحادة بين الجنسين: حيث احتلّ لبنان المرتبة 145 من أصل 153 دولة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين، بسبب انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء والأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الذكوري. تقاطع تأثير الانفجار مع أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ لبنان وتفشي جائحة كوفيد-19، بحيث من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تراجع كبير في أية مكاسب تم تحقيقها على صعيد إحقاق المساواة بين الجنسين في البلاد.

يقيم هذا التحليل السريع المشترك لانفجار مرفأ بيروت مدى تأثير النساء والرجال، والفتيات والفتيان، والأقليات الجنسية، بحدث 4

آب/أغسطس، مع تقييم عن كثب لتأثيره على اللاجئين والأجانب وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم، أي النساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحدرات جنسياً والمتحولات جنسياً.

يجمع هذا التقييم ما بين مراجعة ثانوية للبيانات المتوفرة وجمع البيانات الأولية. ويتضمّن التحليل الثانوي مراجعة 45 تقريراً، وتقارير عن الوضع، وتقييمات الاحتياجات التي نشرتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية منذ وقوع الانفجار، وإجراء تحليل على أساس الجنس لثلاث مجموعات من البيانات الكمية، المستمدة من تقييمات أجريت لمواجهة تداعيات الانفجار. تتألف البيانات الأولية من 16 مقابلة مع مستجيبين رئيسيين، و4 حلقات نقاش مركّز بمشاركة 17 شخصاً، فضلاً عن 16 مقابلة مع أفراد من المجتمع المحلي - ليصبح المجموع 49 شخصاً بشكل عام.

أودى بحياة **191** شخصاً

120 ذكراً
58 أنثى
13 غير محدد

جرح **6,500** شخص على الأقل

تشريد **300,000** شخص

التركيبة الديمغرافية للجنسين وأدوار ومسؤوليات السكان المتضررين



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور

تشكل النساء الأكثر عرضة للمخاطر شريحة واسعة من السكان المتضررين، حيث تضم 51 في المائة من أسر السكان المتضررين. أسر تعيلها نساء، و8 في المائة نساء مستات يعشن بمفردهن. تساوت تقريباً أعداد الأسر التي تمّ تحديدها على أنها أسر تعيلها نساء (51 في المائة) والأسر التي يعيلها رجال (49 في المائة) ضمن نطاق منطقة الانفجار، حيث يُعدّ رقم النساء المعيلات للأسرهن أعلى بكثير من المعدل الوطني المسجّل لكلّ من أسر اللبنانيين واللجائين والسوريين، والمقدّر بنسبة 18 في المائة¹. لوحظ أنّ الأسر التي تعيلها نساء كانت أكثر احتمالاً لأن تضمّ بين أفرادها أشخاصاً ما فوق الستين من العمر (58 في المائة) مقارنةً بالأسر التي يعيلها رجال (42 في المائة)، وأكثر احتمالاً لأن تضمّ أفراداً يعانون من إعاقات جسدية (56 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء مقابل 44 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال)، وأفراداً يعانون من أمراض مزمنة (56 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء مقابل 44 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال)، وتفيد التقارير بأنهم بحاجة إلى أدوية للأمراض المزمنة. شكّلت المسنّات اللواتي يعشن بمفردهنّ 8 في المائة من السكان المشمولين بالتقييم والقاطنين في دائرة الانفجار. وبسبب ارتفاع معدلات الإعاقة الجسدية بين كبار السنّ، إلى جانب انحسار قدرتهم على مغادرة منازلهم، وقلة إمكاناتهم الاقتصادية² فضلاً عن تخوّفهم من جائحة كوفيد-19، تجد المسنّات مشقّة في الحصول على المساعدات.

1 مقابل 18 في المائة من الأسر اللبنانية التي تعيلها امرأة، يبدو أنّ 18 في المائة من أسر اللجائين السوريين تعيلها نساء أيضاً، حسب تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، " Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon"، كانون الأول/ديسمبر 2019.

2 تناول "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر" (LFHLC)، الذي ضمّ عيّنة من 40 ألف أسرة، مسائل متنوعة تتعلّق بالأوضاع الاجتماعية والديمقراطية وخصائص التعليم والتوظيف. وجمع هذا المسح كامل الخصائص الديمغرافية لكافة الأسر المشمولة بالعيّنة؛ يعكس هذا الرقم نسب المستجيبين من الجنسين، الذين عرّفوا عن أنفسهم كأرباب/ربّات أسر.

الجنس والاستجابة الإنسانية/التطوعية



مصدر الصورة @ صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان

لحظ التقييم وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في التقييمات الإنسانية التي جرت بدافع توجيه جهود الاستجابة للانفجار بيروت، حيث تبين أنّ 16 من أصل 45 تقييماً نشرته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية منذ وقوع الحادث، لم يأخذ بعين الاعتبار قضايا الجنسين، ولم يتضمّن نتائج مفصلة حسب الجنس أو متعلقة بقضايا الجنسين. أدت النساء دوراً مهماً في جهود الاستجابة الإنسانية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الأدوار التقليدية للذكور كالمدافع المدني، إلّا أنّ بعض المستجيبين الرئيسيين أُلحِح إلى تعرّض النساء المستجيبات لأشكال من التمييز والتحرش، ولدت لدى بعضهنّ شعوراً بعدم الأمان في المناطق المتضررة من الانفجار. وبالرغم من أنّ طبيعة الاستجابة غير الرسمية، حيث بادر متطوعون غير مدربين إلى تقديم قدر كبير من المساعدة بدون صفة رسمية، تستحق الثناء من عدّة نواحٍ، لكنها فتحت الباب أمام ممارسات التمييز أو الاستغلال في ظل إمكانية ضئيلة أو معدومة للمحاسبة. فقد أفادت سوريات مشمولات بالمقابلات بأنهنّ استُبعدن أو واجهنّ المزيد من الصعوبات في الحصول على المساعدة المرتبطة بالانفجار. وذكرت أربع من اللجئات السوريات السبع المشمولات بالمقابلات أنهنّ تعرّضن للتمييز من قبل أشخاص يوزعون المساعدات (من دون معرفة انتماء المستجيبين الرسميين أو غير الرسميين)، وصل إلى حدّ التوجّه لبعضهنّ بكلام جارح. عدا ذلك، وجد التقييم أنّ بعض المساعدات الموزعة لم تأخذ في الحسبان التحديات التي تواجهها فئات معيّنة في الحصول على الإعانات، كالنساء وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم واللاجئين والأجانب، نساءً ورجالاً.

الصحة



مصدر الصورة @ الإسكوا لبنان

لا تزال النساء والفئات المهمّشة بأمر الحاجة إلى الخدمات الصحية - وخاصة الإسعافات الأولية. وفقاً لسجلات وزارة الصحة العامة، حتى 3 أيلول/سبتمبر، فاق عدد الرجال/الفتيان الذين قضاوا في الانفجار عدد النساء/الفتيات، إذ من أصل 191 ضحية، شكّل الذكور 63 في المائة والإناث 30 في المائة، فيما لا يزال 7 في المائة غير معروفين. كان الإناث الأكثر عرضة للإصابة بجروح في الانفجار على ما يبدو. فحسب تقييم منظمة الرؤية العالمية (World Vision)، أفادت 21 في المائة من الأسر المشمولة بالتقييم عن إصابة أحد أفرادها بالانفجار، 60 في المائة منهم كنّ إنثاءً. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت فئات مهمّشة، من العمال الأجانب والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين السوريين وأفراد مجتمع الميم تحديداً، أنها لم تتلقّ كامل الإسعافات الأولية بسبب صعوبة التنقل للحصول على الخدمة وعدم القدرة على تحلّل كلفتها، والممارسات التمييزية، وعائق الأوراق الثبوتية.

الصحة العقلية والنفسية

أخذت مشاعر اليأس والإحباط والغضب وشدة الانفعال والاضطراب والقلق تتنامى بشكل سريع بين صفوف السكان المتضررين من مختلف الهويات. ورغم المعايير الذكورية التي تمنع الرجل من طلب خدمات الصحة النفسية، أشار بعض المستجيبين العاملين في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إلى ازدياد عدد الرجال الذين التمسوا خدماتهم، في دلالة على أنّ الصدمة الجماعية الناجمة عن الانفجار قد تكون قد خفّت من وصمة العار التي تلاحق عادةً الرجل الذي يطلب المساندة النفسية. أمّا كبار السنّ والمتحولون جنسياً فقد تحدّثوا عن العوائق المتزايدة التي واجهوها في الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي مقارنةً بسواهم من المستجيبين، لأنهم أقل ميلاً للخروج من منازلهم بحثاً عن تلك الخدمات بسبب تخوفهم من جائحة كوفيد-19- ومن التمييز بين الجنسين على التوالي.

الصحة الجنسية والإنجابية

أدى الانفجار إلى تقلص خدمات الصحة الإنجابية وإمكانية حصول النساء الحوامل والمرضعات عليها. في الواقع، تشكّل الحوامل والمرضعات نسبة ضئيلة، إنما لا يُستهان بها، من مجموع المتضررين من الانفجار. فحسب تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، واستطلع فيه ما يزيد عن 17,500 أسرة، أشار نحو 5 في المائة من المستطلعين إلى وجود امرأة حامل أو مرضعة بين أفراد الأسرة، أو حالة واحدة بين كلّ 20 أسرة. ومن بين الأسر التي أبلغت عن وجود امرأة حامل أو مرضعة بين أفرادها، والمشمولة بتقييم الصليب الأحمر اللبناني، ذكرت 40 في المائة حاجتها إلى رعاية صحية لدعم الرضّع والأمهات.

الإيواء



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور

لا تقتصر مخاطر الحماية الناجمة عن تدمير منازل الأشخاص ومساكنهم على أضرار البنية التحتية، بل تشمل أيضاً تزايد خطر العنف على أساس الجنس وتأثير فقدان البيت والهوية والمساحة الآمنة على صحة الشخص النفسية. فقد أشارت نساء كثيرات إلى عدم شعورهنّ بالأمان في منازلهنّ بسبب الأضرار التي لم يتمّ إصلاحها أو تمّ إصلاحها بشكل مؤقت، فيما تحدّثت أخريات عن شعورهنّ بعدم الأمان بسبب تقاسم المسكن مع بعض المعارف. كذلك وجد التقييم أنّ خطر إخلاء البيوت والتشرّد تزايد على ما يبدو عمّا كان عليه في فترة ما قبل الانفجار، خاصةً بالنسبة إلى العمال الأجانب وأفراد مجتمع الميم، وأنّ التمييز في السكن، الناتج عن العنصرية وكره المثليين والمتحولين جنسياً ونقص الأوراق الثبوتية، يحدّ من خيارات الإيواء بين الفئات المهمّشة التي تعرّضت للتشريد. كذلك يتبيّن أنّ المساحات العامة الآمنة التي كان ينعم بها مجتمع الميم قد مُدّت، باعتبار أنّ الأحياء الأكثر تضرراً من الانفجار - الكرنطينا، وبرج حمّود، والجميزة، ومار مخايل - كانت تعتبر المناطق الأكثر أماناً للاحتضان أفرادهم ضمن بيروت، وفي البلد ككلّ.

التوصيات

العمرائية حالياً معدلات متدنية للغاية، ومن المرجح أن يتم تهميشهنّ في تلك الفرص الاقتصادية. فحسب تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، بدت الأسر التي تعيلها نساء أقل احتمالاً بنسبة 10 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال بأن تبذل عن تحصيل دخل في الأسبوعين الماضيين من قبل أحد أفرادها على الأقل. وتأثرت عاملات المنازل الأجنبية بنوع خاص بخسارة أشغالهنّ، بعد أن تخلى أرباب العمل عن الكثير منهنّ. وتشير البيانات الأولية إلى وجود عدد كبير من المؤسسات التجارية التي تديرها نساء في المنطقة المحيطة بموقع الانفجار. فتبعاً لتقييم أجرته منظمة "ميرسي كوربس" (Mercy Corps) شمل 1,164 مؤسسة تجارية منتشرة في 24 حياً من أحياء بيروت، كانت مؤسسة من أصل خمس مؤسسات تقريباً تملكها امرأة. وتبعاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)/المؤسسة الاجتماعية "ستاند فور ويمن" (Stand for Women)، لن يتمكن نصف المؤسسات التجارية النسائية من إعادة فتح أبوابه ما لم يحصل على شكل من أشكال المساعدة.

الحماية والعنف على أساس الجنس



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ أليسون جويس

الأمن الغذائي واستراتيجيات المواجهة



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ أليسون جويس

لقد تفاقمت مخاطر العنف الجنسي وعلى أساس الجنس بسبب عوامل تتعلّق مثلاً بتعدد العائلات التي تعيش في مساكن مكتظة، ونقص الإضاءة العامة في الشوارع، واشتداد التوتر بين أفراد الأسرة، فضلاً عن انتشار المزيد من عناصر الجيش/الشرطة في المنطقة، حسب ما أورده بعض المستجيبين الرئيسيين. على الرغم من الاستمرار في توفير الخدمات لضحايا العنف على أساس الجنس، أشارت بعض الناجيات من هذا العنف إلى عدم التركيز على احتياجاتهنّ في هذا المجال لقلّة مواردهنّ وضيق وقتهنّ، ولأنهنّ مضطرات عوض ذلك إلى إعطاء الأولوية لتأمين أبسط احتياجاتهنّ واحتياجات أسرهنّ. ورأى بعض المجيبين أنّ قوى أمن الدولة التي تقوم بدوريات في المناطق المتضررة لا توجي بالأمان بل تسهم في إشاعة أجواء معاكسة؛ وكانت إحدى دراسات الحالة التي تمّ توثيقها قد تحرّرت عن حادثة شرطي أقدم على التحرش جنسياً بامرأة في أعقاب الانفجار.

سُبل العيش



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور

سيؤدّي فقدان الأعمال التي تديرها امرأة واستبعادها من الفرص الاقتصادية في ورشة إعادة الإعمار والنهوض إلى تقليص فرصها في العمل إلى حدّ كبير. وتسجّل النساء العاملات في القطاعات

أدت الخسائر المادية والموارد المالية المفقودة إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي الراهنة، ما استدعى إجراء رصد وتحليل هادفين لدرس تأثيرها المحتمل على الجنسين. فتبيّن أنّ مشكلة انعدام الأمن الغذائي تطال بنوع خاص العمّال الأجانب (وهم بغالبهم السحاقّة من النساء): إذ أفاد 42 في المائة من العمّال الأجانب المشمولين بالمشح الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة في أعقاب الانفجار بأنهم يعانون من الجوع والعطش مقارنةً بـ 11 في المائة من اللبنانيين. كذلك ذكر عدد من المجيبين - لا سيما الشباب واللاجئين المشمولين بالمقابلات - أنهم يتصدون للوضع الراهن بالتأهب لمغادرة لبنان.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل هنا:

<https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/10/rapid-gender-analysis-of-the-beirut-port-explosion>

- يجب تعميم الجهود المبذولة في إطار تدخلات الإيواء للحدّ من كره المثليين والمتحولين جنسياً والعنصرية في قطاع الإسكان، وتمويل خيارات الإيواء الآمن في حالات الطوارئ لعقّال المنازل الأجانب وأفراد مجتمع الميم؛
- يجب إخضاع كافة العاملين في المجال الإنساني ومتطوعي الاستجابة للتدريب على مقاربة محورها الناجيات، من أجل التصدّي بأمان لحالات العنف على أساس الجنس المبلّغ عنها وللإستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب أن تستمرّ التقييمات الإنسانية في إجراء التحليل المتعددة الجوانب لقضايا الجنسين، واستخدام أساليب بحث تشاركية ونسوية تكون أكثر تمكيناً للأشخاص المعنّيين؛
- مع تحوّل جهود الاستجابة من التعافي الإنساني إلى الإنعاش الاقتصادي، يجب إعطاء الأولوية لتوفير فرص العمل للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم وكبار السنّ والناجيات من العنف المنزلي، وتسجيلهم في برامج كسب العيش لتمكينهم من التعافي من ذيول الانفجار.
- تؤكّد وتشدّد التوصيات الواردة في هذا التقرير على الطالبات والمطالب المباشرة التي تقدّمت بها النساء والفئات المهشّمة المتضررة من الانفجار.
- يتعيّن على المنظمات الدولية والمحلية المعنّية بالشأن الإنساني أن تبذل المزيد من الجهود من أجل الوصول إلى الفئات المهشّمة وإدماجها. وتتطلّب تلك الجهود تصميم وتنفيذ تدخلات محددة لكبار السنّ من النساء والرجال الذين لا يزالون فئة ضعيفة للغاية في المناطق المتضررة من الانفجار، وإقامة شراكات مع المنظمات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- يجب تصميم حُرْم المساعدة بما يتلاءم مع الأسر التي تعيلها نساء، بما في ذلك المسنات اللواتي يعشن بمفردهنّ، ويشكّلن نسبة كبيرة من الأشخاص المتواجدين في المناطق المتضررة، ولديهنّ العدد الأكبر من أفراد الأسرة المحتاجين إلى مساعدة إنسانية واحتمالات ضئيلة بأن يكون أحد أفراد أسرهنّ عاملاً؛
- يجب توفير الخدمات الصحية مجاناً، وفي المنزل، للأشخاص العاجزين عن الوصول إلى الخدمات الميدانية، بما فيها خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي؛

عند الساعة السادسة وثمانية دقائق من مساء الرابع من آب/ أغسطس 2020، وقع انفجاران في مرفأ بيروت خلفاً للعديد من الضحايا وأضراراً مادية جسيمة. أسفر الانفجار عن مقتل 191 شخصاً (120 ذكوراً، و58 إناثاً، و13 غير محددين) وإصابة 6,500 شخص على الأقل بجروح³. كما أدى، وفقاً لتقديرات الحكومة، إلى تشريد أكثر من 300 ألف شخص من الرجال والنساء، وألحق أضراراً بما يقرب 40 ألف مبنى.

حدث انفجار بيروت على خلفية جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية المستشرية، والتي وصفها الخبراء على أنها الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث. لا بل جاء ليفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها لبنان بسبب التفاوت الهيكلي الحاد بين الجنسين، حيث يحتل لبنان المرتبة 145 من أصل 153 بلداً من حيث المساواة بين الجنسين، حسب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي⁴، نظراً إلى انخفاض معدلات المشاركة السياسية للاقتصادية لدى المرأة، والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الذكوري. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قدّرت قبل الانفجار أنّ الانكماش الاقتصادي سيؤدّي إلى انخفاض معدل العمالة لدى المرأة بنسبة 16 في المائة في العام 2020⁵. منذ انتشار الجائحة وإجراءات الإغلاق التام اللاحقة بها، لاحظت غالبية النساء والفتيات في لبنان تزايد حالات التحرش و/أو العنف على أساس الجنس ضمن أسرهنّ ومجتمعاتهنّ⁶. وبدورها، شهدت فئات مهمشة أخرى، بما فيها الأسر التي تعيلها نساء وعقال المنازل الأجانب واللجئتين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ وأفراد مجتمع الميم، فقدان الأمان الفعلي والصحي والمالي والاجتماعي بشكل متزايد في الأشهر التي سبقت الانفجار⁷.

في ظلّ الأزمات المترابطة، مقرونةً بمعايير ذكورية متشددة وفوارق هيكلية بين الجنسين تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، من المهم أن نفهم كيفية تأثير انفجار بيروت على النساء والرجال والأقليات الجنسية وسواها من الفئات المهمشة، ككبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة واللجئتين والأجانب، لوضع وتنفيذ خطة فعّالة للاستجابة الإنسانية والنهوض. يأتي هذا التحليل لقضايا الجنسين الموضوع بين أيدينا أيضاً رداً على طلبات واردة من جهات فاعلة نسوية ومعنية بحقوق المرأة وشؤون مجتمع الميم في لبنان، بغية فهم الأوضاع والاحتياجات على أساس الجنس بشكل أفضل عادة وقوع الانفجار⁸.

- أرقام مستمدّة من السجلات الرسمية لوزارة الصحة العامة بشأن الوفيات لغاية أيلول/سبتمبر 2020؛ أما توزيع الإصابات حسب الجنس فلم يتمّ الإبلاغ عنه بعد.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين"، لعام 2020.
- نسرين سلطي ونادين مزهر، "النساء على حافة الانهيار الاقتصادي"، أيلول/سبتمبر 2020.
- فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنيّة بالعنف على أساس الجنس في لبنان، "أثر فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على العنف على أساس الجنس في لبنان"، أيار/مايو 2020.
- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، "نشرة حول قضايا الجنسين في لبنان في ظلّ تفشي فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19). الوصول إلى العدالة والعنف على أساس الجنس"، العدد رقم 3، حزيران/يونيو 2020.
- ميثاق المطالب النسوية، موقع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان، "من أجل خطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين"، 27 آب/أغسطس 2020.

الأهداف

يهدف التقييم السريع المتعدد الجوانب للبنان إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

أولاً- تحديد وتحليل تأثير انفجار بيروت بشكل مختلف على فئات النساء والفتيات والرجال والفتيان والأقليات الجنسية، على تنوّع هوياتهم: أي أفراد مجتمع الميم وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة واللجئتين والأجانب (ضمن السياق الأوسع لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية)؛

ثانياً- إيصال أصوات النساء وأفراد مجتمع الميم وسواهم من الفئات والأشخاص المهمّشين إلى تدخلات الاستجابة الإنسانية والنهوض المخصصة لانفجار بيروت.

المنهجية

استخدم الشركاء أساليب بحث نسوية وتشاركية⁹ من خلال (أ) تركيز التقييم على القضايا التي أثارها النساء والفتيات والأقليات الجنسية، (ب) إجراء التقييم بهدف تعزيز التغيير الاجتماعي، (ج) التباحث مع الأشخاص المتضررين خلال عملية البحث. انسجماً مع نماذج المشاركة النسوية، تمت دعوة الجميع، بما في ذلك الأشخاص المتضررين والمستجيبين الرئيسيين التابعين لحركات ناشطة في مجال حقوق المرأة وحقوق الأجانب وحقوق أفراد مجتمع الميم، إلى مراجعة التقييم على أساس الجنس. ومن بين كافة الأشخاص المشمولين بالمقابلات، تمكّن شخصان متضرران ومستجيبان اثنان من مراجعة التقييم المذكور قبل الانتهاء من صياغته؛ سيحصل كافة الأشخاص المشاركين في المقابلات وحلقات النقاش المركّز على نسخة من التقييم باللغتين الإنكليزية والعربية.

جمّعت منهجية التقييم ما بين مراجعة البيانات الثانوية المتاحة وجمع البيانات الأولية. وقد استند التقييم، قدر الإمكان، إلى تحليل على أساس الجنس للبيانات الأولية المستمدّة من تقييمات إنسانية أخرى، تلافياً لمزيد من الاستطلاعات المضنية في أعقاب الانفجار. يتمّ التوسّع في ما يلي في تفاصيل جمع البيانات وتحليلها لأغراض التقييم السريع المتعدد الجوانب:

1. مراجعة البيانات الثانوية

- استعرض شركاء التقييم على أساس الجنس أكثر من 45 تقريراً وتقارير عن الأوضاع وتقييمات الاحتياجات وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي نشرتتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الناشطة في هذا المجال منذ الانفجار، بحثاً عن معلومات متعلقة على وجه التحديد باحتياجات النساء والرجال والفتيات والأقليات الجنسية الأخرى مثل كبار السنّ والعمّال الأجانب والأشخاص ذوي الإعاقة. وترد معلومات مستمدّة من تلك التقييمات في معرض هذا التقرير عند اللزوم.
- بالإضافة إلى هذه المراجعة، أجرى شركاء التقييم تحليلاً على أساس الجنس لثلاث مجموعات من البيانات الكمية المستمدّة

9 Nagy Hesse-Biber, "Handbook of Feminist Research. Theory and Praxis", Second Edition, Boston College, 2011

من التقييمات التي جرت رداً على حادثة الانفجار؛ وهي (أ) تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني واستطلع فيه 17,576 أسرة متواجدة ضمن الدائرة المحيطة بموقع الانفجار¹⁰؛ (ب) تقييم الأضرار اللاحقة بمؤسسات تجارية تديرها نساء، وقد أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة "ستاند فور ويمن"؛ (ج) تقييم سريع للاحتياجات لـ 1,242 أسرة تعيش في محيط موقع الانفجار، نفذته منظمة "الرؤية العالمية"¹¹.

2. جمع البيانات الأولية

استكمالاً لنتائج البيانات الثانوية وطمئناً بالتوسّع في المحاور ذات الصلة، أجرى شركاء التقييم سلسلة من المقابلات المناقشات المركزة مع الأشخاص المتضررين والمستجيبين. وتم جمع كافة البيانات الأولية وفقاً للمحاور الرئيسية التالية: أدوار الجنسين والعلاقات بينهما، وإمكانية الحصول على الخدمات والمعلومات، واتخاذ القرارات، والمشاركة، والحماية والمخاوف من العنف على أساس الجنس، والأمان، والعدالة، وسُبل العيش، إضافة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. أجريت المقابلات مع أشخاص متضررين من مناطق الكرنيتينا والجيتاوي والجميزة ومار مخايل وبرج حمّود، وكذلك مع بعض من نزحوا إلى أحياء داخل منطقة بيروت الكبرى/محافظات (وفي مقدّمها محافظة جبل لبنان): الدكوانة، وبعبداء، وفرن الشباك، والمكلس، وجبيل. فتوزّعوا على الشكل الآتي:

- **16 مقابلة مع مستجيبين رئيسيين**، حيث تمّ اختيار المستجيبين الأوائل من المبادرات التطوعية أو المنظمات غير حكومية أو من بين العاملين في مجال الصحة العقلية والأكاديميين. من أصل 16 مستجيباً، كان 12 منهم نساءً و4 رجالاً. واتخذت المقابلات طابعاً شبه منظّم، تُضاف إليها أسئلة أو تُحدّف منها على أساس مواصفات كلّ مجيب، وحجم خبرته ومعرفته؛
- **4 حلقات نقاش مركّزة**: مع (أ) 8 مستات، (ب) 3 عاملات أجنبيات، (ج) 3 نساء من مجتمع الميم، (د) 3 نساء في سنّ الإنجاب (تراوحت أعمارهنّ ما بين 18 و45 عاماً). نظراً إلى انتشار جائحة كوفيد-19، عُقدت حلقات النقاش تلك عن بُعد عبر تطبيق زوم، في 10 و11 أيلول/سبتمبر 2020. بالإضافة

10 انطلق الصليب الأحمر اللبناني بإجراء هذا التقييم في السادس من آب/ أغسطس، وكان يهدف في النهاية إلى معاينة أوضاع كلّ أسرة تقطن ضمن المنطقة التي وقع فيها الانفجار. بحدود 18 أيلول/سبتمبر 2020، كان فريق الصليب الأحمر قد قيّم 17,576 أسرة في أحياء الأشرافية والباشورة وبرج حمّود ووسط بيروت والجميزة ومنطقة المرفأ والصيفي، جامعاً معلومات عن الخصائص الديمغرافية للأسر، ومكان ضعفها، والأضرار اللاحقة بمساكنها، ومدخولها، والمساعدات المقدّمة لها، واحتياجاتها. وبالتالي، فقد ارتكزت النتائج الواردة في هذا التقرير على مجموعة بيانات نشرها الصليب الأحمر في 18 أيلول/سبتمبر 2020، وما لم يتبيّن خلاف ذلك، مفصلة حسب الجنس لأرباب الأسر في الخانات المحدد فيها الجنس.

11 أنجزت منظمة "الرؤية العالمية" تقيماً سريعاً للاحتياجات بحلول 28 آب/ أغسطس 2020. تمّ إجراء هذا التقييم على "طريقة أخذ العينات الهادفة غير الاحتمالية"، التي بموجبها أعطيت الأولوية لتقييم المناطق الأكثر تضرراً والأشخاص الذين كانوا الأشدّ عوزاً من قبل. فجمعت المنظمة بيانات عن طريقة تأثير الانفجار على الأسر المتضررة (التشريد، والإصابات، والمفقودون والضغط النفسي والاجتماعي)، والأضرار اللاحقة بالمساكن، وإمكانية الحصول على المواد الغذائية، والاحتياجات المعلّن عنها. تتوافر كامل البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة لاستخلاص النتائج حول نقاط ضعف الأسر، فيما تُصنّف المعلومات المحصّلة عن الاحتياجات والأضرار اللاحقة بالمساكن حسب الجنس لأرباب الأسر.



مصدر الصورة @ الإسكوا لبنان

إلى المحاور الرئيسية، جمعت حلقات النقاش المرکز معلومات محددة عن تأثير الانفجار على صحة النساء الجنسية والإنجابية؛

- 16 مقابلة مع أفراد من المجتمع المحلي يمثلون مجموعة متنوعة من مختلف الهويات: رجالاً ونساءً، ولجئيين، ومتحولات

يلخص الجدول أدناه البيانات الأولية المحصلة لأغراض هذا التقييم، والمفصلة حسب الجنس:

الجدول - جمع البيانات لأغراض التقييم السريع المتعدد الجوانب

مئة جمع البيانات	المجيبون	المجيبات	المجموع ¹²
حلقات نقاش مركزة	0	17	17
مقابلات مع مستجيبين رئيسيين	4	12	16
مقابلات مع أفراد من المجتمع المحلي	2	14	16
المجموع	6	43	49

أجريت جميع هذه المقابلات في الفترة ما بين 7 و14 أيلول/سبتمبر 2020، باللغتين الإنكليزية أو العربية، تبعاً لما يفضله المجيب. إنمّا، استجابة لمقتضيات جائحة كوفيد-19، أجريت بمعظمها عبر الهاتف، باستثناء عدد قليل في حضور شخصي. تمّ تدوين المقابلات فور حصولها، مع ترجمة المقابلات الجارية باللغة العربية إلى الإنكليزية. ثمّ انتقل العمل على تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامجيّ أكسل وآس بي أس آس (SPSS). وتمّ تصنيف كافة النتائج حسب الجنس، وإجراء تحليل استطلاعي حول العمر والجنسية عند اللزوم. أمّا البيانات النوعية فجرى تحليلها بواسطة برنامج أنيفيو (NVivo) وفقاً لعمقٍ مرتكزة على إطار تحليلي محدد سلفاً. بعد ذلك، تمّ إدراج جميع النتائج مع النقاط الرئيسية المستخلصة من مراجعة البيانات الثانوية، والتي تمّ التحقق منها مع الشركاء في التقييم، في إطار ورشة عمل عُقدت في 18 أيلول/سبتمبر 2020 لتحليل البيانات بطريقة تشاركية.

القيود

خضعت عملية جمع وتحليل البيانات لأغراض هذا التقييم السريع المتعدد الجوانب لنوعين من القيود. أولاً، على الرغم من وفرة البيانات الثانوية التي تضمنها التحليل، اقتصر جمع البيانات الأولية على المقابلات النوعية التي أجريت مع 49 شخصاً نظراً إلى ضيق الوقت والقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. لذلك، يجب فهم النتائج في ضوء هويات المجيبين التي تمكّن فريق التقييم السريع من الوصول إليهم. فلم يكن متاحاً إيجاد عدد أكبر من ذوي الحركة المحدودة، كالأشخاص ذوي الإعاقة، أو أولئك الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت أو بطاقة هاتف، لإجراء المقابلات. ونظراً إلى

12 على حدّ علمنا، لم يتمّ إجراء مقابلات مع شخص غير ثنائي الجنسية أو غير مطابق جنسياً لأغراض هذا التقرير. قد لا يستعلم كافة القائمين بالمقابلات من المحاورين عن هويتهم الجنسية؛ في المقابل، قد ينزعج بعض المحاورين من الإفصاح عن هويتهم الجنسية.

ثانياً، لم تكن النتائج المحددة حسب الجنس والعمر متاحة بوفرة لأغراض مراجعة البيانات الثانوية. فثلث التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية البالغ عددها 45 لم يتضمن نتائج مرتبطة بالجنس والعمر، وما كان ليفيد التحليل على أساس الجنس (سيتمّ التوسّع بهذا الموضوع في هذا التقرير). وحده، تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، أي مجموعة البيانات الكمية الرئيسية المتوافرة عن الانفجار، يتضمن معلومات عن جنس أرباب الأسر لا بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة عن كامل الأسر. لكنّ تلك المعلومات لم تُذكر في 2,274 مقابلة أجريت مع مجيبين لم يحملوا صفة أرباب أسر. لهذا السبب، لم تُدرج تلك المدخلات في التحليل. ومع أن الصليب الأحمر اللبناني كان قد باشر بجمع بيانات إضافية مفصلة حسب الجنس في أوائل أيلول/سبتمبر 2020، لم يكن متاحاً استخدامها لأغراض هذا التقرير. وكما هو الحال مع أيّ تقييم سريع، يُصبح دوماً بإجراء مزيد من التحليل للديناميات الجنسية المرتبطة بالأزمة الراهنة من أجل ملء الثغرات.

النتائج

أدوار الجنسين ومسؤولياتهما (المجيبون والأشخاص المتضررون)

- تتوزع الأسر بالتساوي بين تلك التي تعرّف عن نفسها على أنها أسر تعيلها نساء (51 في المائة) وتلك التي يعيلها رجال (49 في المائة) ضمن الدائرة المحيطة بالانفجار، وهي نسبة تتجاوز بكثير المعدل الوطني المتاح البالغ 18 في المائة للأسر التي تعيلها نساء؛
- تضمّ الأسر التي تعيلها نساء عادةً بين أفرادها أشخاصاً تجاوزوا الستين من العمر وأشخاصاً من ذوي الإعاقة أكثر من الأسر التي يعيلها رجال؛
- شكّلت المسنّات اللواتي يعشن بمفردهنّ 8 في المائة من مجموع الأشخاص المشمولين بالتقييم، والقاطنين ضمن محيط موقع الانفجار. هؤلاء النساء معرضات بدرجة عالية لخطر الاستغلال وقد يجدن صعوبة في الحصول على مساعدة شخصية.

الخصائص الديمغرافية للأسر المتضررة من منظور قضايا الجنسين

وفقاً لتقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، تتوزع الأسر بالتساوي بين تلك التي تصنّف نفسها على أنها أسر تعيلها نساء¹³ (51 في المائة) وأسرها يعيلها رجال (49 في المائة) ضمن دائرة الانفجار. في معظم مناطق لبنان، لا تُعتبر أو تُصنّف المرأة عادةً كربة البيت، ما لم يكن البيت خالياً من أيّ ذكر

13 الأسرة التي تعيلها امرأة هي الأسرة التي تكون فيها أنثى بالغة المصدر الوحيد أو الرئيسي للدخل وصاحبة القرار فيها، أمّا الأسرة التي يعيلها رجل فتتخضع لإدارة ذكر بالغ.

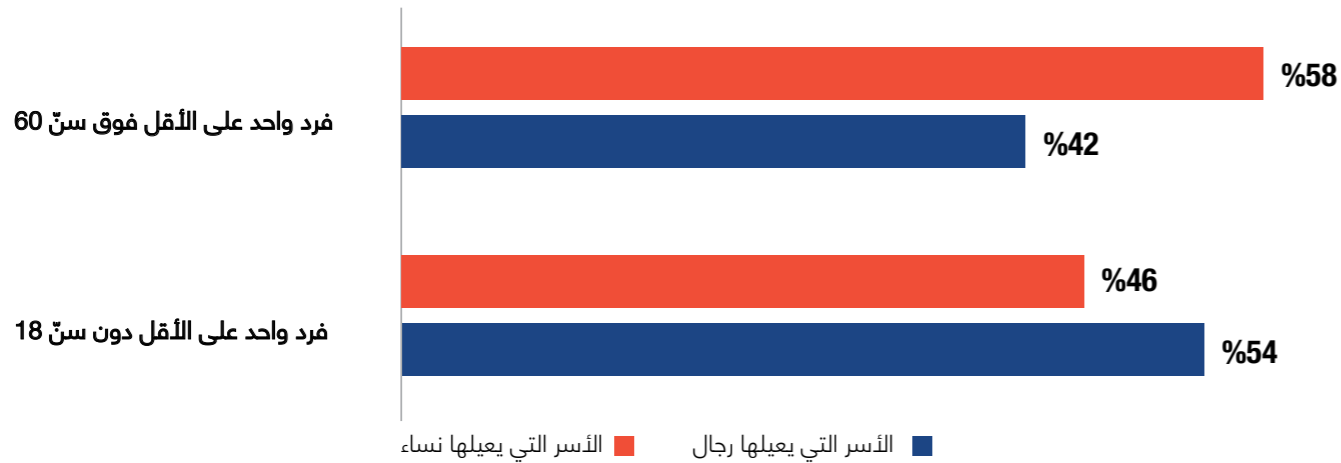
بالغ يعيش فيه بصورة دائمة. ويرجع السبب في ذلك إلى المعايير الذكورية المترسخة في المجتمع، التي تقضي بمنح صفة رب العائلة دوماً إلى أحد كبار البيت الحاضرين، حتى ولو كانت مساهمة المرأة الاقتصادية في إعالة الأسرة تضاهي أو تفوق مساهمة الرجل، أو كان الرجل البالغ هو ابنها أو صديقها أو قريبها. على الرغم من عدم وجود أي أرقام رسمية تحدّد أعداد الأسر التي تعيلها نساء بين اللبنانيين، ونظراً لعدم توفر إحصاءات سكانية، فإن المعدل الوطني للأسر التي تعيلها نساء يقدر بنحو 18 في المائة، بحسب مسح أجرته إدارة الإحصاء المركزي حول القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر ومنظمة العمل الدولية¹⁴. اللافت أيضاً أنّ الأسر التي تعيلها نساء بين الأسر السورية المتواجدة في المناطق المتضررة سجّلت نسبة أقل (39 في المائة)، لكنها لا تزال ضعف المعدل الوطني للأسر السورية، والتي بدورها تقدر بنحو 18 في المائة¹⁵.

وبالتالي، بدا عالياً ومفاجئاً على حدّ سواء هذا التمثيل المتكافئ للأسر التي تعيلها نساء في المناطق المتضررة. وإذا كانت هذه الظاهرة لا تجد مبرراً واضحاً لها على الفور، فمن التفسيرات المحتملة التي يمكن الأخذ بها هو أنّ بعض الأحياء الواقعة في محيط موقع الانفجار قد تكون مأهولة بأسرٍ قلماً تتمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، كالشباب الذين يتشاركون في السكن، والأجانب الموجودين في لبنان لغايات العمل، وعمّال المنازل الأجانب وسواهم، وأفراد مجتمع الميم، والمستأجرين للآمد

14 تناول مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر، الذي بلغ حجم عيّنته 40 ألف أسرة، مسائل متنوعة تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والديمغرافية، وخصائص التعليم والعمالة. وقد جمع هذا المسح كامل الخصائص الديمغرافية للأسر المشمولة في العيّنة؛ يعكس هذا الرقم نسب المجيبين الذين عرّفوا عن أنفسهم على أنهم أرباب أسر.

15 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان"، كانون الأول/ديسمبر 2019.

الخصائص الديمغرافية للأسر [تقييم الصليب الأحمر اللبناني]



8% من الأسر
المشمولة بالتقييم في
محيط المنطقة
المتضررة من انفجار
بيروت تتكوّن من
مسنّات يعشن
بمفردهنّ

تعرّض المسنّات لمخاطر استثنائية

بحسب نتائج التقييم، هناك سبب للاعتقاد بوجود أعداد كبيرة من المسنّات اللواتي يعشن بمفردهنّ في محيط موقع الانفجار، وبأنّ معظمهن معرضات للخطر. وتشير التقديرات الواردة في تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات للصليب الأحمر اللبناني أنّ المسنّات اللواتي يعشن بمفردهنّ يشكّلن 8 في المائة من الأسر القاطنة في المنطقة المتضررة من الانفجار. فمن بين 2,018 أرباب (ربات) أسر مشمولين في المسح، ومصنّفين على أنهم فقدوا زوجاتهم (أزواجهنّ)، شكّلت النساء 90 في المائة منهم¹⁹. تُعدّ المسنّات من الفئات الضعيفة، نظراً إلى قلة احتمالات انخراطهنّ في سوق العمل، وبالتالي احتفاظهنّ ببعض المدخرات، واستفادتهنّ من معاش تقاعدي أو سواه من أدوات الحماية الاجتماعية²⁰. ناهيك عن أنهنّ الأكثر عرضة للإصابة بعجز جسدي أو إعاقة²¹. وقد رأى تقييم أجرته المنظمة الدولية لمساعدة المسنين (HelpAge International) في لبنان في حزيران/يونيو 2020 أنه، ضمن عيّنة من 486 شخصاً، يعاني 68 في المائة ممّن هم فوق سنّ الخمسين من إعاقة واحدة على الأقل²².

بالإضافة إلى ذلك، تجد المسنّات صعوبة في الحصول على المساعدة، إمّا لعدم قدرتهنّ على الخروج من المنزل أو لعدم رغبتهنّ في ذلك، على حدّ قول المستجيبين الرئيسيين. وذكرت إحدى المسؤولات عن فريق الاستجابة التطوعية أنّ "كبار السنّ كانوا الأكثر معاناة من الإهمال بعد الانفجار، لأنهم يعيشون بعزلة وغير قادرين على الوصول إلى أيّ خدمة بأنفسهم". ونظراً إلى ارتفاع عدد المسنّات اللاتي يعشن بمفردهنّ، والمخاطر التي يواجهنها والعقبات التي تحوّل دون حصولهنّ على المعونة، يجدر بالمستجيبين للحالات الإنسانية إيلاء اهتمام خاص لتلك الفئة، والبحث عن أفضل السبل لاستهداف الإعانات الملائمة لتلبية احتياجاتها.

19 الصليب الأحمر اللبناني، "تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات"، أيلول/سبتمبر 2020.

20 نسرين سلطي ونادين مزهر، "النساء على حافة الإنهيار الاقتصادي"، أيلول/سبتمبر 2020.

The United Nations Department of Economic and Social Affairs, 21 "Ageing and disability".

Help Age international, "COVID-19 Rapid Needs Assessment 22 of Older People", June 2020, (Gender disaggregated findings (not available).



مصدر الصورة: منظمة كبر الدولية في لبنان

المدفوعة الأجر قد زادت العبء على المرأة نتيجة الانفجار. وشدّد عدد من المستجيبين الرئيسيين على هذه النقطة، موضحين كيف توسع دور المرأة كراعية لشؤون أسرتهنّ في أعقاب الانفجار، خاصة مع تزايد احتمالات تعرّض أفراد أسرتهنّ للإصابة و/أو إعاقة و/أو اضطرابات نفسية. فقد اشتدّت معاناتها النفسية المتزايدة أصلاً مع انتشار جائحة كوفيد-19- وما تلاها من إجراءات إغلاق، عندما اضطرت إلى مواجهة ذبول الانفجار على أفراد الأسرة¹⁷.

وقد تستمر المعايير السائدة في الحدّ من قدرة المرأة على الاستفادة من المساعدة والمشاركة في جهود الاستجابة؛ ويبدو أن هذه القاعدة تنطبق على بعض السكان أكثر من غيرهم. فقد أكّدت مجيبات من اللجان السوريات النتائج التي توصلت إليها أبحاث سابقة بشأن سلطتهنّ المحدودة في اتخاذ القرار¹⁸، إذ تحدّثن عن المعايير الذكورية القوية الطاغية على العمل وحرية التنقل، وعن قدرة أزواجهنّ أو سواهم من رجال العائلة على منعهنّ من ممارسة أيّ مهنة. لعلّ تلك القيود تدلّ على أنّ دورهنّ في اتخاذ قرارات الأسرة لمواجهة تداعيات الانفجار لا يرقى إلى دور مثيلتهنّ اللبنانيات.

17 Panagoulia, "Rapid Gender Analysis COVID-19 and Beyond", 17 CARE International in Lebanon, May 2020.

18 الفقي، وهيلمان، "فهم هويات الرجال الجندرية: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو-الولايات المتحدة، 2017.

قصير¹⁶، مقارنةً بظروف إنسانية أخرى في أنحاء البلد، تنطبع بمعايير محافظة أكثر بالنسبة إلى الجنسين وبيئة عائلية تقليدية ذات طبيعة سوية.

بالحديث عن الخصائص الديمغرافية للأسر، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ التقييمين اللذين أجراهما الصليب الأحمر اللبناني ومنظمة "الرؤية العالمية" أظهرتا أنّ الأسر التي يعيها رجال تضمّ عادةً أطفالاً فيما الأسر التي تعيها نساء يُحتمل أن تضمّ شخصاً مسنّاً على الأقل. وأشارت البيانات المستمدّة من تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات للصليب الأحمر اللبناني أنّ 58 في المائة من الأسر التي تعيها نساء تضمّ شخصاً واحداً مسنّاً على الأقل مقابل 42 في المائة للأسر التي يعيها رجال، ما يشير إلى أنّ الأسر التي تعيها نساء ستحتاج إلى المزيد من المساعدة الموجهة لتلبية احتياجات كبار السنّ.

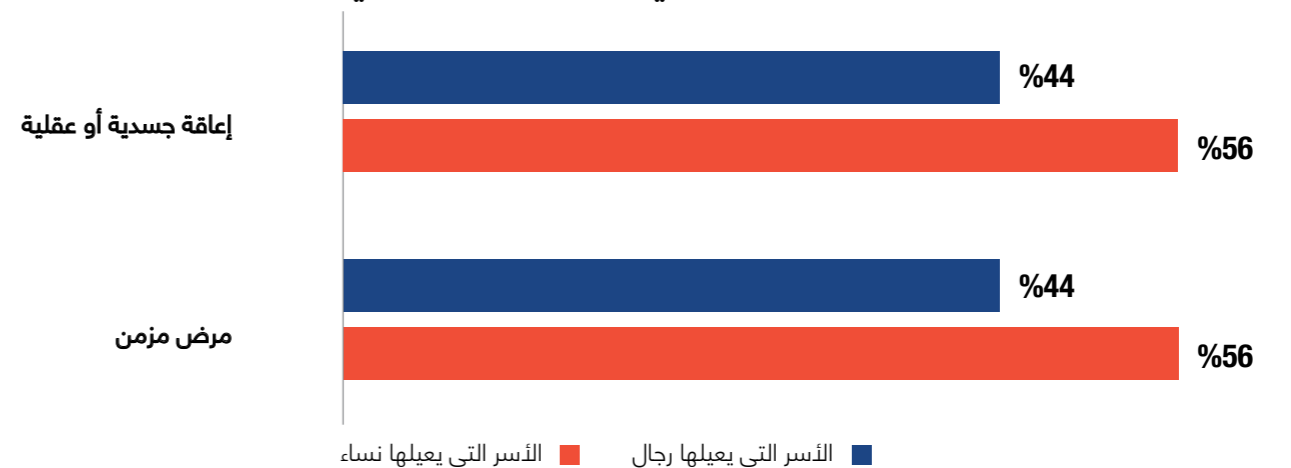
في سياق ذي صلة، قد تكون الأسر التي تعيها نساء هي من تقوم على الأرجح برعاية الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة (أو تواجه بحدّ ذاتها مشاكل صحية مزمنة). وأفاد نحو 56 في المائة من الأسر المشمولة بتقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، في المناطق المتضررة من الانفجار، أنّ أحد أفرادها يعاني من مرض مزمن أو أوضاع صحية دقيقة. من بين هذه المجموعة، بدت الأسر التي تعيها نساء (56 في المائة) الأكثر ميلاً لأنّ تضمّ بين أفرادها شخصاً يعاني من تلك الأوضاع مقارنةً بالأسر التي يعيها رجال (44 في المائة)، وبالتالي الأكثر احتمالاً لأنّ تبدي حاجةً إلى أدوية الأمراض المزمنة. ولعلّ هذه النسبة تتأتّى عن أنّ العدد الأكبر من الأسر التي تعيها نساء يتكوّن من مسنّات يعشن بمفردهنّ، ما يعني أنهنّ سيحتجّن شخصياً إلى أدوية الأمراض المزمنة. فضلاً عن ذلك، كانت الأسر التي تعيها نساء (58 في المائة) أكثر احتمالاً لأنّ تضمّ فرداً واحداً على الأقل ما فوق الستين من العمر يحتاج للرعاية، مقارنةً بالأسر التي يعيها رجال.

المعايير المتبعة في الأسرة حسب الجنس

عدا عن أنّ الأسر التي تعيها نساء هي الأكثر ميلاً لتقديم الرعاية لكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة بين أفرادها (بالإضافة إلى كونها عادةً الطرف الرئيسي الذي يربى لأولاد)، يبدو أنّ الأعمال غير

16 لا بدّ من التعمّق في دراسة وتحليل الخصائص الديمغرافية على أساس الجنس للدّعاء مثل هذا الأمر، لذا يجب أن نتلقف هذا التحليل على أنه مجرد تفسير محتمل.

جوانب الضعف بين الأسر التي تعيها نساء والأسر التي يعيها رجال



مصدر الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور

مشاركة النساء والفتيات في جهود الاستجابة

في أعقاب الانفجار، لوحظ ً تواجد كثيف للنساء والفتيات في الشوارع أثناء قيامهن بمهام مختلفة. فلعبن دوراً محورياً في مواجهة تداعيات الانفجار بصفتهم أولى المستجيبات للأزمة: رأينا كيف يتطوعن لأعمال التنظيف، وينظمن مبادرات جمع التبرعات، ويتصدّين للمشاكل على الجهات الأمامية، فضلاً عن انخراط أكثرهنّ في مهام يتولاها الرجل عادةً. وأكد أربعة مستجيبين (ناشطين وأوائل المستجيبين) بشكل خاص على المشاركة الفاعلة للمرأة في هذا المجال. كما أشارت ناشطة في مجال حقوق المرأة إلى الكمّ الهائل من المبادرات التمويلية والتطوعية التي تولّت النساء إدارتها: "إذا نظرت إلى مبادرات التمويل من الاعتراّب اللبناني، وإلى المبادرات الهادفة لإنقاذ أحياء بيروت القديمة، لوجدت المرأة وراءها. رأينا المرأة تدخل البيوت وتمسح الأضرار. يسود اعتقاد في المجتمع أنّ المرأة لا تنزل على الأرض لأنّ [مواقع الحدث] تعقها الفوضى أو قذرة أو خطيرة، ولكن منذ وقوع الانفجار هرعت جميع النساء للعمل على الأرض".

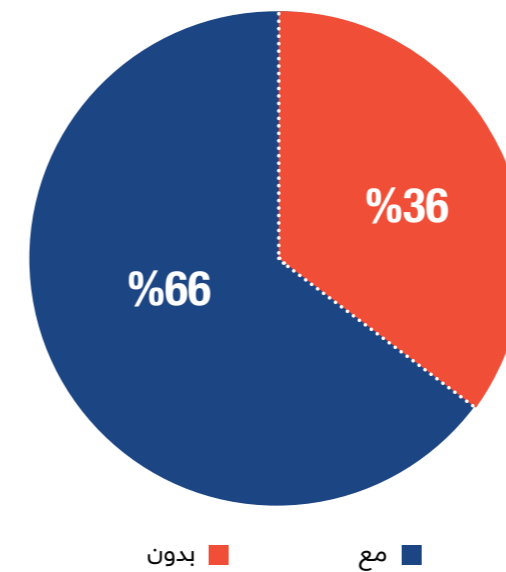
والأهم من ذلك، ساهمت المشاركة الفاعلة للنساء والفتيات في استجابة أكثر شمولاً. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد عناصر الدفاع المدني: "رأيت ... الفتيات يقمن بدور بارز في جهود الاستجابة كونهنّ أول من هبّ للمساعدة، فكنّ يقمنّ بالمهام الملقاة عادةً على عاتق الرجال، كنقل الجثث والتوجّه إلى موقع الانفجار للمساعدة في تلبية الاحتياجات. وقد أحدث ذلك فرقاً شاسعاً لأنّ بعض المصابين كانوا نساء، فشعرن بارتياح أكبر بسبب العوائق الثقافية". تستمدّ هذه النزعة روحها من المشاركة الفاعلة للمرأة ودورها القيادي إبان احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019²³، ومن المبادرات الإنسانية المجتمعية التي أطلقتها أثناء الأزمة المالية، حيث برهنت النساء والفتيات اللواتي لم يشاركن مبدئياً في النشاط السياسي أو منظمات المجتمع المدني عن قدر أكبر من الالتزام. من شأن مشاركة المرأة باستمرار في المجتمع المدني والتنظيم المجتمعي أن يفسح المجال أمام تطوير عادات اجتماعية وجنسية أكثر شمولية.

قضايا الجنسين والاستجابة الإنسانية/التطوعية

- لوحظ وجود فجوة كبيرة في البيانات المفصلة حسب الجنس منذ بداية جهود الاستجابة حتى الآن؛
- الخوف من التمييز والتهديد وسوء المعاملة يمنع النساء، وخاصةً اللاجئات والمتحوّلات جنسياً، من الحصول على المساعدات؛
- إنّ جهود الاستجابة غير الرسمية، حيث عمّد متطوعون غير مدربين إلى تقديم قدر كبير من المساعدة دون صفة رسمية، جديرة بالثناء من عدّة نواحٍ، لكنها أفسحت المجال أمام التعرّض للتمييز و/أو الاستغلال في ظلّ إمكانية ضئيلة أو معدومة للمحاسبة؛
- على الرغم من زيادة مخاطر التحرش، نشطت النساء والفتيات إلى حدّ كبير كمستجيبات للأزمة وكأطراف سياسية فاعلة، متحديات الأدوار المحددة من السلطة الأبوية للجنسين في مجال المشاركة المجتمعية والعمل الناشط.

يكشف هذا التقرير عن عدد من قضايا الجنسين التي ظهرت خلال جهود الاستجابة الإنسانية لانفجار بيروت في الشهرين الماضيين. أولاً، لوحظ وجود فجوة كبيرة في بيانات تقييمات الأنشطة الإنسانية والتطوعية من حيث الجنس. ثانياً، أفادت المستجيبات بتعرضهن للتحرش. ثالثاً، ولعلّ هذه القضية تعود إلى حدّ كبير إلى قيام جهات فاعلة غير رسمية، كمجموعات صغيرة من المتطوعين أو جمعيات خيرية، بجزء كبير من أنشطة الاستجابة، فإنّ الممارسات التمييزية والمخاوف من التعرّض للتحرش أو سوء المعاملة حالت دون حصول المستفيدين المحتملين، بالأخص النساء، على المساعدة. أخيراً، لم تراعى بعض آليات توزيع الإعانات الصعوبات التي تواجهها النساء والفتيات المهمّشة في هذا المجال. لذا، سيُتوسّع القسم التالي في تلك المحاور.

عينة من 45 تقريراً للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية حول تقييم الانفجار، مع نتائج مفصلة حسب الجنس و/أو تحاليل على أساس الجنس



فجوة في البيانات المتعلقة بالجنس

من عينة تقييمات نشرتها الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية على مدى الشهرين الماضيين استجابةً لتداعيات الانفجار، وعددها 45 تقييماً، افتقر أكثر من ثلثها إلى نتائج مفصلة حسب الجنس. وحيثما تضمّنت نتائج التقييم تحليلاً على أساس الجنس، غالباً ما كان الجنس يُذكر لماماً أو على الهامش. وعلمت ناشطة في مجال حقوق المرأة على الانفجار قائلةً إنّ "الحديث عن الجنس [في إشارة إلى الانفجار] كان شبه معدوم". وعند انتفاء الحديث عن الجنس، وفي ظلّ عدم توفر معلومات فعلية عن تأثير الانفجار بطريقة متفاوتة على النساء والرجال والأقليات الجنسية، لن تجد قصص واحتياجات الفئات المهمّشة صدقاً لها في جهود الاستجابة. كما تمّ إهمال التصنيف والتحليل حسب الإعاقة كلياً تقريباً. وبالتالي، إذا كانت تلك الجهود تسعى إلى عدم تخلف أيّ شخص عن الاستفادة من المعونة، فحريٌّ بالجهات المعنية بالشأن الإنساني في لبنان أن تعمل على سدّ تلك الفجوة البارزة في البيانات الإنسانية الجنسية.

تعرّض المستجيبات في الخطوط الأمامية للتحرش والتمييز بين الجنسين

تحدّث المستجيبون الرئيسيون عن تعرّض المستجيبات للتمييز والتحرش. فقد قيل لبعض النساء أنّهن قادرات فقط على أداء بعض المهام التي لا تتطلّب مجهوداً جسدياً وتعرضن لمضايقات. وأعربت ناشطة عن استيائها من الرجل الذي يعتبر أنّ المرأة عاجزة عن إتمام أعمال تتطلّب مجهوداً جسدياً. "كان يعتقد أنني لا أستطيع أن أحمل صندوقاً. ثمّ قال لي "أنا قوي [لأحمل الصندوق]. لا يزال الاعتقاد سائداً بأنّ المرأة غير قادرة على حمل الصناديق". كما تحدّثت إحدى عناصر الدفاع المدني أيضاً عن مشاهداتها لتعرّض مسعفات إلى كلام مهين من أفراد المجتمع أثناء قيامهنّ بواجب الاستجابة. كذلك قالت ناشطة أخرى إنّ "موقع الانفجار لم يكن آمناً. كان هناك الكثير من المضايقات والمباني الخالية. شعرت بالخوف، مما أثر على قدرتي على الاستجابة. كنت تدخل المبنى ولا تعلم ما بداخله". وعلى الرغم من التعرّض للتحرش والمخاطر المحتملة للعنف على أساس الجنس، لم تتأخّر النساء والفتيات في الاستجابة بفعالية للاحتياجات القاطنين في محيط موقع الانفجار.

تخوّف المستفيدات من التعرّض للتمييز أو سوء المعاملة

ساد اعتقاد لدى المستجيبين الرئيسيين بأنّ السوريين استُبعدوا أو وجدوا صعوبة أكبر في الحصول على المساعدات المقدّمة لمواجهة تداعيات الانفجار. وأشار عدد كبير منهم إلى خشيتهم من اشتداد التوتر بين أطراف المجتمع بسبب التنافس على الموارد والإعانات. وأشاروا إلى أشكال التمييز التي تعرّضت لها النساء والفتيات غير اللبنانيات عند توزيع الإعانات، وصلت إلى حدّ التجريح بهنّ. وتحدّثت أربع من أصل سبع لاجئات سوريات مشمولات بالمقابلات عن التمييز الذي مارسه بحقهنّ القيّمون على توزيع المساعدات. وقالت إحدهنّ "أظنّ أنّ تلك الخدمات ذهبت للرجال أكثر من النساء، لاعتقادهم بأنّ المرأة تكذب والرجل أصدق". ثمّ تابعت قائلةً "كان هذا التمييز ضد السوريين والنساء عند توزيع الخدمات موجوداً من قبل؛ إنّما بشكل غير مباشر. كان يظهر عادةً من خلال النظرات أو بمجرد كلمة. أمّا اليوم فهو مباشر. يظهر بكل وضوح". ذكرت سوريتان أنه قيل لهما "المساعدات للبنانيين". كذلك أعربت بعض السوريات عن خشيتهنّ من الحضور شخصياً إلى مكان التوزيع لاحتمال تعرضهنّ لمضايقات أو سوء معاملة. فذكرت سيدة "لخوفنا على الفتيات، لا نرسلهنّ بل نرسل الرجال".

لم يكن موقع الانفجار آمناً. كان هناك الكثير من المضايقات والمباني الخالية... كنت تدخل المبنى، ولا تعلم ما بداخله.

- مستجيبة متطوعة

تحديات الوصول الجسدية

الساخن، إلى إهمالهم لأنّ جزءاً كبيراً من الإعانات توّعت عبر الخيم التي نصبتها الوكالات في الشوارع، في الأسابيع الأولى التي تلت الانفجار. بالإضافة إلى العوائق المذكورة، أبدى كبار السن بشكل خاص خشيتهم من طالبي المعونة الذين لا يتخذون الإجراءات الوقائية ضدّ جائحة كوفيد-19 على محمل الجدّ، وتم التعبير عن هذا القلق من قبل ثلاثة مجيبين مستين على الأقل.

واجه كبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً صعوبات جسدية للوصول إلى الإعانات، إذ أشار 3 مستجيبين رئيسيين يعملون في جهود الاستجابة أنّ كبار السنّ وذوي الإعاقة الجسدية كانوا عاجزين عن (أو واجهوا تحديات هائلة في) النزول إلى الشارع لتلقي المعونة. لذا، كانت الطريقة الوحيدة لعمال الإغاثة هي التنقل من منزل لآخر للعثور عليهم. الأمر الذي أدّى، حسب أحد المجيبين على الخط



دراسة حالة:

سيدة سورية تتعرّض لكلام مهين من قبل العاملين في توزيع الإعانات

انتقلت سلوى* مع عائلتها إلى منطقة برج حمود بعد أن تعرض منزلها للأضرار بالغة جراء الانفجار. تخفيفاً للأعباء الإيجار، باتوا يسكنون اليوم مع مجموعة أشخاص لا تعرفهم جيداً. وتتساءل عمّا إذا كان وضعها - باختيار السكن مع معارف في مبنى غير متضرر - هو أفضل من وضع صديقاتها اللواتي قررن البقاء في أبنية متضررة، ويخبرنها عن خشيتهنّ من التعرّض للترهيب أو المضايقة من قبل أحدهم في أيّ وقت.

بعد الانفجار، تلقت سلوى إعانات على شكل مواد غذائية ومفارش وألبسة وأدوية ومواد للتنظيف. لكن قيل لها في بعض المرات: "تلك الخدمات هي للبنانيين فقط ولا يجوز للسوريين حتى التفكير بالاقتراب منها". رغم التطمينات التي تلقتها من عمال الإغاثة الذين أكدوا لها أنّ مواقع التوزيع آمنة للفتيات والنساء، اعتبرت أنّ العاملين في توزيع الإعانات كانوا "بلطجية". فقد سمعت مقدّمي المساعدات يوجهون كلاماً مهيناً لسيدة سورية تعرفها ويرمقونها بنظرات شريرة. لعلّ هذه الإهانات العنصرية هي التي تثني السوريين - لا سيما النساء- عن طلب المساعدة، فضلاً عن أنّ التصرفات العنصرية تجعل سلوى وبنات بيتنها يخشين الخروج من المنزل. "السوريات لا يرضين الخروج لخشيتهنّ من إقدام أحدهم على مضايقتهنّ في الشارع وحسب، بل يخشين أيضاً التعرّض للتنمر من قبل النساء اللبنانيات". لذا أهمّ ما يمكن أن يقوم به مزودو المساعدات، على حدّ قولها، هو ضمان التوزيع العادل للمساعدات، على نحو يحوّل الحصول عليها بطريقة آمنة.

*تمّ تغيير الإسم حفاظاً على السرية

الحصول على المعلومات

قال مجيبون إنّ المعلومات عن المساعدات المتوافرة كانت ترددهم عادةً من خلال المحادثات العامة والزيارات الميدانية والمشاهدات. وقال البعض إنهم كانوا "يجوبون الشوارع" بحثاً عن مساعدة، و/أو يطلبون من جيرانهم إحالتهم إلى الجهات المختصة، و/أو ينتظرون الزيارات الميدانية التي يجريها متطوعون. ذكرت إحدى المجيبات أيضاً أنها كانت تتابع النشرات الإخبارية للاستدلال إلى مواقع خيم الإعانة. وعلى الرغم من إعلان خمسة مجيبين على الأقل عن تلقيهم معلومات عن المساعدات من خلال الزيارات الميدانية، لوحظ في المقابل أنّ الخدمات الموزّعة في إطار الجولات على المنازل كانت محدودة. من جهة أخرى، لم تُسجّل أيّ فوارق ملحوظة بين الجنسين من حيث طريقة الاستعلام عن المساعدات، لكن من المؤكد أنّ بعض الفئات المهمّشة تواجه تحديات فعلية في الحصول على الإعانات، سيتمّ التطرق إليها أدناه. لذا، من الضروري مواصلة درس ورصد أوجه الاختلاف بين الجنسين في الحصول على المعلومات.

أفادت ثلاث مجيبات بأنّ القيمين على توزيع المساعدات توجهوا إلى النساء السوريات بكلمات مهينة وتهديدات، وقد رأينّ بأمّ العين سوريات يتلقين "شتائم ونظرات بغيضة". وأخبرت سيدة أنّ أحد العاملين في مجال الإغاثة هدّدها بأنّه "سينزع الحجاب عن رأسها إذا اقتربت منه". قيل لسيدة سورية أخرى كانت تحاول الحصول على حصة غذائية "ألا يكفيكم أيها السوريون أنكم سرقتم البلد، وتريدون أن تسرقوا طعامنا أيضاً؟" من قبل رجل يعمل في توزيع المواد الغذائية. كما ذكر مجيب أنه سمع عامل إغاثة يقول لامرأة سورية مستّة "إذا اقتربت أكثر، سأكسر لك ساقيك". وأشارت العاملات الأجنبية بدورهنّ إلى التعرّض لأشكال تمييز مماثلة، إذ روت إحدى الأجنبية المشاركات في مجموعات التركيز أنه قيل لصديقتها، وهي تحاول الحصول على حصة غذائية، "هذه المساعدات هي للبنانيين فقط".

وأفاد مستجيبون رئيسيون ومجيبون من بين أفراد المجتمع أيضاً أنّ المتحوّلات جنسياً قد حرمن من الحصول على المساعدة، لخوفهنّ من التعرّض للمضايقة والتمييز. وأعربت مجيبات عن خشيتهنّ من إبراز بطاقة الهوية لتلقي المساعدة خوفاً من التعرّض للإساءة، حيث أنّ البطاقة لا تذكر تحديداً هويتهنّ الجنسية. إضافة إلى ذلك، كشمّن عن شعورهنّ بالخوف عندما قام عناصر الجيش اللبناني بزيارات ميدانية من أجل توزيع المساعدات لنفس الأسباب.

لقد أسفرت الاستجابة الشعبية لتداعيات الانفجار عن العديد من النتائج الإيجابية، لكنّ طابعها غير الرسمي قد يفتح الباب لأشكال الاستغلال التي تترافق مع محاسبة محدودة أو معدومة. فالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة تلجأ عادةً إلى وسائل معيّنة للإبلاغ عن سوء المعاملة والاستغلال، خلافاً لكثير من مجموعات العمل التطوعي التي تفتقر إليها. وقد لاحظ أحد العاملين المتطوعين أنّ "منظمات غير حكومية وهمية كانت تجول على المنازل لإجراء مسح، بهدف جمع بيانات وصور تحوّلها الاستفادة من التبرعات". كذلك أشار مجيب على الخط الساخن للدعم النفسي أنّ النساء اللواتي تحدّث إليهنّ أعربن عن قلقهنّ ممّا "إذا كان بعض الأشخاص لصوفاً أو عاملين لدى منظمات غير حكومية". تأكّد هذا الأمر أيضاً على لسان إحدى المسنّات المشمولات بالمقابلات عن عمر يناهز 82 عاماً، حين قالت إنها تلقت زيارات و/أو إعانات من عدة مجموعات، لكنّ من أجرى المقابلة معها لأغراض هذه الدراسة كان أول شخص تصادفه يرتدي سترة ويعرّف عن نفسه بوضوح على أنه من العاملين في مجال الإغاثة. صحيح أنّ الجهود التطوعية تستحقّ التنويه فعلاً، لكنّ لامركزية الاستجابة، وضخامة القوى التطوعية العاملة فيها، قد تسمح لعمال الإغاثة غير المدربين والذين لا صفة رسمية لهم في الوقت ذاته باستغلال سلطتهم بدون رقيب أو حسيب.

الصحة

(بما فيها الصحة العقلية النفسية والصحة الجنسية والإيجابية)

- أفادت الفئات المهمشة، لا سيما العمال الأجانب والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين السوريين وأفراد مجتمع الميم، بأنها لم تتلقَ كامل الإسعافات الأولية، بسبب عدم القدرة الجسدية على الوصول إليها وتحمل كلفتها، والعوائق الناجمة عن التمييز ونقص الأوراق الثبوتية؛
- تبين التقديرات أنّ الرجال كانوا أكثر عرضةً للقتل، فيما كانت النساء أكثر عرضةً للإصابة بجروح في الانفجار؛
- رغم المعايير الذكورية التي غالباً ما تمنع الرجل من طلب الدعم لصحته النفسية، أشار بعض المجيبين في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إلى زيادة عدد الرجال الذين يلتمسون مثل هذه الخدمات، في دلالة على أنّ التأثير الجانبي للصدمة الجماعية التي خلفها الانفجار قد يدفع بالرجال إلى اعتبار طلب الدعم النفسي أمر طبيعى؛
- أفادت الفئات المهمشة، مثل كبار السنّ والنساء المتحوّلات جنسياً، رغم كونها الأكثر عرضةً للخطر في أغلب الأحيان، بأنها تواجه عوائق متزايدة في الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، لأنها نادراً ما تخرج من المنزل لطلب هذه الخدمات؛
- ما لا يقل عن 5 في المائة من الأسر المشمولة في التقييم، والمتضررة من الانفجار، تضمنت امرأة حامل أو مرضعة (نحو واحدة من أصل 20 أسرة)، كشفت 40 في المائة منها عن حاجتها إلى رعاية صحية دعماً للرضع والأمهات.

أدت الأزمة الاقتصادية الراهنة و جائحة كوفيد-19 - إلى تراجع القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وإلى نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.²⁴ وقد تفاقم هذا الوضع مع وقوع الانفجار الذي تسبب بأضرار لتسعة من أصل 16 مستشفى في بيروت (ستة مستشفيات جزئياً وثلاثة كلياً). كذلك تأثر بالانفجار ما لا يقل عن 23 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، تضرر أربعة منها بالكامل.²⁵ إنّ القطاع الصحي العام المصاب بشلل متزايد، معطوفاً على ارتفاع أسعار خدمات الرعاية في المستشفيات الخاصة، يعني أنّ الكثيرين لم يعدوا قادرين على تحمل عبء الخدمات الصحية. بالإضافة إلى القيود المالية الخانقة، تواجه بعض فئات اللبنانيين وشريحة واسعة من غير اللبنانيين عائفاً آخر يتمثل بالحاجة إلى بطاقة هوية للاستفادة من الرعاية الصحية. وهذا ينطبق بشكل خاص على اللاجئين السوريين والعمال الأجانب والمتحولين/ات جنسياً، الذين غالباً ما يفتقرون إلى أوراق ثبوتية مجدّدة، مع الإشارة إلى أنّ اللاجئين السوريين خصوصاً هم الأقل ميلاً لحيازة سند إقامة

24 هيومن رايتس ووتش، "لبنان: أزمة المستشفيات تهدد الصحة"، كانون الأول/ديسمبر 2019.

Assessment & Analysis (A&A) Cell, "Analysis of humanitarian 25 needs in Greater Beirut. Situation Analysis", August 25, 2020, Updates from WHO, August 14, 2020 and updates from Health Cluster, August 22, 2020.

قانوني مقارنةً باللاجئين السوريين²⁶. وبالتالي، يبحث هذا القسم في كيفية تأثير ديناميات تحمل الكلفة والتمييز على إمكانية مختلف الفئات في الحصول على الرعاية الصحية أثناء وبعد فترة الانفجار.

حصول الفئات المهمشة على الإسعافات الأولية بشكل محدود بعد الانفجار

من أصل 21 عاملاً أصيبوا بجروح ومشمولين في التقييم، 8 لم يتلقوا كامل الرعاية الطبية

واجهت الفئات المهمشة تحديات جمة في الحصول على خدمات الطوارئ غداة وقوع الانفجار وفي الأيام التالية. وبينما أفاد عدد كبير من ضحايا الانفجار بأنهم لم يتكبدوا أي تكلفة مقابل خدمات الإسعافات الأولية التي تلقوها فور وقوع الحادث، ذكر آخرون - لا سيما من أصيبوا بجروح طفيفة أو انتظروا بعض الوقت قبل تلقي الرعاية - أنهم لم يتمكنوا من تسديد كلفة الخدمات الصحية اللازمة. على سبيل المثال، كشف مستجيب رئيسي كان يقدم الدعم لذوي الإعاقة في الخطوط الأمامية أنّ أحد المستفيدين من خدمات المنظمة التي يعمل لديها "لم يُنزع الزجاج بعد من يده" لأنه غير قادر على تحمل كلفة العلاج.

ذكر عمال أجانب ولاجئون سوريون ونساء متحوّلات جنسياً أيضاً أنهم لم يجرؤوا على طلب العلاج، لعدم قدرتهم على تحمل كلفتها، وأحياناً، لاضطرارهم إلى إبراز الأوراق الثبوتية في المستشفى. بالنسبة إلى الكثير من الأجانب واللاجئين، قد لا يكون وضعهم القانوني سليماً أو قد تكون أوراقهم الثبوتية محجوزة لدى الوكيل، أما الأشخاص المتحولون جنسياً، فقد لا يتم ذكر هويتهم الجنسية بوضوح في أوراقهم، مما يعرضهم للخطر. ووفقاً لتقرير المتابعة بشأن تقييم جوانب الضعف لدى العمال الأجانب، الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة، من أصل 21 عاملاً أجنبياً لُحقت بعائلاتهم أو أصدقائهم، أو بهم شخصياً إصابات، 8 لم يتلقوا خدمات الطوارئ²⁷. ترى إحدى المجيبات المشاركات في حلقات النقاش المركزي، وهي عاملة أجنبية، أنّ السبب في ذلك قد يعود إلى عدم قدرتهم على تحمل التكاليف: "أعرف الكثير من الأجانب (رجالاً ونساءً) الذين تضرروا من الانفجار. إحدى الفتيات أصيبت بجروح أثناء الانفجار وتوفي الأشخاص الذين كانت تعمل لديهم في الانفجار.

26 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان"، كانون الأول/ديسمبر 2019.

International Organization for Migration (IOM), "Migrant Worker 27 Vulnerability Baseline Assessment Report. Post Explosion" September 2020.

عندما ذهبت إلى المستشفى لتضميد جروحها، لم تجد من يدفع عنها التكاليف لأنّ أصحاب العمل ماتوا للتو. فكانت مجبرة على أن تسددها بنفسها. لم يكن لديها ما يكفي من المال فلم تتلقَ كامل العلاج". الأمر سيّان بالنسبة إلى الكثير من السوريين، إذ لاحظت ممرضة تعمل في عيادة العناية بالجروح أنّ "عدداً قليلاً جداً من اللاجئين السوريين قصدوا العيادة، لأنهم غير قادرين على تحمل التكلفة، على حدّ قولهم".

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن بعض هذه الفئات تكون قد تلقت الإسعافات الأولية يوم وقوع الانفجار، فالعديد منها لم يتلقَ

كل العلاج الطبي اللازم. لغاية 18 أيلول/سبتمبر 2020، أجاب 6 في المائة من المشاركين في تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني بأنهم ما زالوا بحاجة إلى عناية طبية فورية. كذلك قال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية التي تقدّم خدمات إلى أفراد مجتمع الميم إنّ "[النساء المتحوّلات جنسياً] تمكّن من الحصول على الإسعافات الأولية بُعيد الانفجار، إنّما يصعب كثيراً على أفراد مجتمع الميم، أكانوا لبنانيين أم لاجئين، الحصول على متابعة طبية واستشارات طبية إضافية بسبب التمييز المستمر الذي يلقونه من مزوّدي الخدمات وإلى ارتفاع كلفتها".



6% من الأسر
المشمولة بالتقييم
كانت لا تزال بحاجة
إلى رعاية طبية



مصدر الصورة @برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان/ رنا سويدان

الصحة العقلية لدى الرجال

إنّ المعايير الجنسية للرجولة المتمثلة بـ "قدرة الرجل على التحكم في المشاعر" واضطلاعه بدور معيل الأسرة، تشكّل معضلة صحية نفسية له، وتمنعه من طلب خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لمساعدته على التكيف في أعقاب الانفجار. وشعر المجيبون وأبناء المجتمع أنّ التداعيات المالية والبطالة الناجمة عن الانفجار تضرّ بصحة الرجل النفسية خصوصاً، كونه المسؤول عن تأمين احتياجات أسرته بطبيعة الحال. بالإضافة إلى ذلك، قالت إحدى المجيبات عن الصحة العقلية إنه كان أصعب على الرجل منه على المرأة طلب المساندة النفسية. وعندما تروي تجربتها عن الإسعافات الأولية النفسية التي قدّمها في المنازل بعيد الانفجار، قالت "كان الرجال يرغبون في طلب المساعدة، لكنهم لا يعرفون كيف. إذ يُتوقّع منهم أن يحسنوا التعامل مع الوضع لأنهم "رجالاً"... نحتاج إلى إشراك رجال آخرين والقول - نحتاج إلى إشراك المزيد من الرجال والقول - لا بأس في التعبير عن مشاعرنا".

من ناحية أخرى، أشار مجيبون عن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إلى أنّ الانفجار عزّز فرص الرجل في مناقشة المشاكل الصحية النفسية. ذكرت إحدى المجيبات في هذا المجال أنّ عدداً أكبر من الرجال "التقليديين" طلبوا منها المساعدة منذ وقوع الانفجار. كما ذكر موظف يجيب على الخط الساخن للدعم النفسي ارتفاع عدد الرجال المتصلين طلباً لخدماتهم. قد تكون شدة الصدمة الجماعية غير المسبوقة التي تسبّب بها الانفجار قد أتاحت لبعض الرجال اختراق الحواجز الجنسية، التي كانت تمنعهم من التعبير عن مشاعرهم وطلب المساندة النفسية. وبالتالي، فإنّ حصول الرجال على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي قد مهّد لهم الطريق للتعبير عن مشاعرهم بشكل أكبر، وأفسح المجال لمواجهة المفاهيم التقليدية للرجولة والمحظورات المحيطة بقضايا الصحة العقلية.

القيام بالواجبات اليومية الاعتيادية. إذا كانت النساء أكثر عرضة للإصابة، وللمعاناة بالتالي من عجز جسدي قصير إلى طويل الأمد، فسيُلمّهنّ على الأرجح خدمات صحية على المدى البعيد.

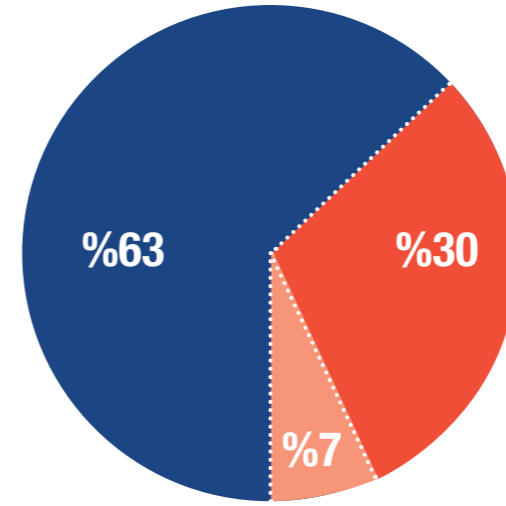
الصحة النفسية

كان لانفجار بيروت تأثير عميق على الصحة النفسية في لبنان، ليس فقط على الأشخاص الذين يعيشون في محيط موقع الانفجار، ولكن على جميع شرائح المجتمع. كان تأثير الانفجار على الصحة النفسية أحد المواضيع الأكثر تداولاً خلال المقابلات التي أجريت في إطار هذا التقييم، وتمّ توثيقه جيداً في مقابلات أخرى. ليس هذا فحسب، بل تفاقمت تداعياته السلبية على الصحة النفسية مع تجدد الأحداث الصادمة، مثل اندلاع حريق المرفأ في 10 أيلول/ سبتمبر 2020 وحريق آخر في أحد مباني وسط بيروت، تزامناً مع تدهور متسارع للأوضاع السياسية والاقتصادية.

شاع الكلام بين المجيبين من سائر الهويات عن مشاعر اليأس والإحباط والغضب وخيبة الأمل والاضطراب والقلق. كما ذكر البعض قلة النوم والإرهاق وفقدان الشهية والشعور بالعزلة. كما ذكر بعض اللاجئين السوريين، كما كبار السنّ اللبنانيون الذين نجوا من الحرب الأهلية اللبنانية، أنهم استعادوا مع الانفجار صوراً مأساوية للماضي. ومن غير المستبعد أن تمنع وصمة العار الاجتماعية والمفاهيم الخاطئة السائدة حول الصحة العقلية النساء والرجال من طلب المساندة والمساعدة المتخصصة، بالأخص في ظل الظروف الطارئة حيث "ينتهج الناس فلسفة "للضرورة أحكام" - يلزمهم ترميم بيوتهم لا مداواة مشاعرهم". إذا كانت مجمل تلك القضايا تلقي إجماعاً، فالاختلاف يبرز حول طريقة تأثير الانفجار على الأوضاع النفسية للرجال والنساء والفئات الأخرى، كالأطفال وكبار السنّ وأفراد مجتمع الميم، وستتم مناقشة ذلك في الفقرات التالية.

الوفيات حسب الجنس بسبب انفجار بيروت

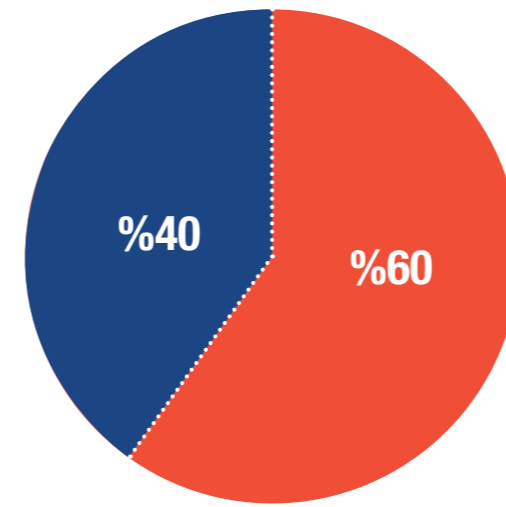
(المصدر: رسمي من وزارة الصحة العامة، 3 أيلول/سبتمبر 2020)



■ ذكر ■ أنثى ■ غير معروف

الإصابات حسب الجنس بسبب انفجار بيروت

(المصدر: منظمة "الرؤية العالمية" وفق عيّنة من 1,242، 28 آب/أغسطس 2020)



■ ذكر ■ أنثى

ذكرت المجيبات المشاركات في حلقات النقاش أنّ هذا الأمر ليس بمستغرب، حيث كانت النساء على الأرجح في المنزل عند وقوع الانفجار؛ وهذا ما يصحّ تحديداً للمسنّات. كما أشار ممثلٌ لدى منظمة وطنية لحقوق ذوي الإعاقة إلى زيادة عدد الأشخاص المصابين بإعاقات جسدية بعد الانفجار، بحسب تقييم لا يزال قيد الإعداد. على سبيل المثال، كانت إحدى المجيبات في حلقات النقاش تعاني من كسور في الورك والأضلع قلّصت قدرتها على



مصدر الصورة @برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان/ رنا سويدان

ديناميات ضحايا انفجار بيروت من حيث الجنس

بحسب سجلات وزارة الصحة العامة حتى تاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2020، تجاوز عدد الرجال/الفتيان الذين قضوا في الانفجار عدد النساء/الفتيات، إذ من أصل 191 حالة وفاة، كانت 63 في المائة من الذكور و30 في المائة من الإناث و7 في المائة لا تزال غير معروفة. ولعلّ سبب زيادة عدد القتلى من الرجال والفتيان في الانفجار يعود إلى أنّ معظم عمّال المرفأ والعمّال المياومين والعمّال الأجانب المتواجدين في المرفأ أو المنطقة المحيطة به كانوا من الرجال²⁸. من ناحية أخرى، يتبيّن أنّ أكبر عدد من المصابين في الانفجار كانوا على الأرجح من النساء. وبحسب تقييم منظمة "الرؤية العالمية"، أشارت 21 في المائة من الأسر المشمولة بالتقييم إلى أنّ أحد أفرادها أُصيب بالانفجار، وأنّ 60 في المائة من أفرادها المصابين كانوا من النساء²⁹.

28 وكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة (OCHA)، تحليل مرآع لقضايا الجنسين الناشئة: نتائج مراعية للجنس، من تقييم للاحتياجات المتعدد الشركاء في القطاعات المتعددة الناتجة عن انفجار بيروت، آب/أغسطس 2020.

29 لا يزال التحليل على أساس الجنس لقائمة المصابين والوفيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة العامة عالماً بانتظار الحصول على البيانات.

يتبين في تقييم منظمة "الرؤية العالمية" أن النساء (68 في المائة) كن أكثر استعداداً من الرجال (32 في المائة) للإبلاغ عن الضغوط النفسية والاجتماعية التي يشعرون بها. لكن هذا الفارق الكبير ربما يعود إلى أن مناقشة وطلب الدعم النفسي يُعتبران أمراً طبيعياً بالنسبة إلى المرأة، التي تبدو بطبيعتها الحال أكثر ميلاً للحديث عنها. وأفادت النساء أن المشاكل النفسية الشائعة التي عانين منها كانت العصبية والأرق والغضب والقلق. وأخبرت اثنتان من المستجيبات الرئيسيات عن شدة غضبهما الذي تجلى في عدم الصبر تجاه الأولاد، "اليوم، بدأ التوتر يسيطر عليّ وأجديني أغضب من [ابنتي] من دون سبب، لا أستطيع حتى النوم". كما تحدث مستجيبون للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وبعض المجيبين من أبناء المجتمع عن شعورهم المشترك بأن النساء تعاملن مع تداعيات الانفجار بشكل أفضل من الرجال، على ما يبدو، لأنهن أكثر تقبلاً للتعبير عن مشاعرهن؛ وبالتالي، لديهن أساليب أفضل لامتصاص الصدمة. وبدت عدة نساء مشمولات في المقابلات أشد قلقاً على الصحة النفسية للرجال ضمن الشبكات الاجتماعية المحيطة بهن، إذ شعرن شخصياً بأنهن قادرات على مواجهة الصدمة بشكل أفضل.

الصحة العقلية لدى كبار السن

أعرب ما لا يقل عن خمسة مستجيبين رئيسيين وأبناء المجتمع عن خشيتهم من تدهور الأوضاع النفسية لكبار السن الذين، في رأيهم، "فقدوا الأمل" بعد الانفجار. ولعل أفضل دليل على ذلك كان زيادة عدد المكالمات الواردة من كبار السن الذين يفكرون في الانتحار، بحسب أحد المجيبين على الخط الساخن للدعم النفسي. وتحدث أحد المجيبين عن شعور كبار السن بأنهم "عبء" على أقاربهم الأصغر سنًا: "كانت سيدة عجوز لا تنفك تدعو لأولادها بمستقبل أفضل، وبعدهم إزعاجهم عندما تصبح عبئاً ثقيلاً عليهم". من المحتمل أيضاً أن يشعر كبار السن الذين يعيشون بمفردهم بالعزلة والوحدة. وفي هذا الإطار، قالت ممرضة تعمل في عيادة العناية بالجروح: "لاحظنا أن بعض الأشخاص واطلبوا على المجيء إلى العيادة لا لشيء إلا للتحدث مع أحد، بالأخص كبار السن الذين لا يعيش أولادهم معهم ويشعرون بالوحدة". ونادراً ما كان كبار السن يحصلون على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، كما ذكرنا سابقاً، لقلّة رغبتهم على الأرجح في الخروج من منازلهم لطلبها.

الصحة العقلية لدى الأطفال

ثمة براهين تدلّ على تعرّض الأطفال لصدمة نفسية هائلة بسبب الانفجار وعواقبه. فوفقاً لمنظمة "الرؤية العالمية"، كان 14 في المائة من الأطفال المشمولين بالتقييم يعانون من ضغط نفسي. كما أفاد ما لا يقل عن أربعة مجيبين من المجتمع بأن أطفالهم كانوا يعانون من أعراض شبيهة بالاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة عقب الانفجار. لكن هذه النسبة المتدنية تعود على الأرجح إلى أن الكثيرين رفضوا الإجابة على هذا السؤال. وقالت إحدى الأمهات: "يخاف أولادي من أي صوت يسمعون. ولا يستطيع إبني البالغ من العمر 11 سنة أن يذهب إلى الحمام بمفرده". من الضروري الحصول على معلومات إضافية عن تأثير الانفجار على الأطفال، لكن الأدلة الأولية تُظهر ارتفاع احتمالات تعرّض الأطفال لاضطرابات نفسية.

الصحة العقلية لدى أفراد "مجتمع الميم"

إنّ خسارة البيوت أساءت تحديداً إلى نفسية أفراد مجتمع الميم، الذين يفتقر معظمهم إلى مكان آخر يلجأون إليه. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أفراد مجتمع الميم المشمولين بالمقابلات أن عدداً كبيراً منهم قد لا يتمكن من الوصول إلى القنوات "المعجودة" لعلاج الصدمات، كخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، أو إمكانية الاستفادة من الدعم العائلي (إذا كانت تلك العائلات لا تتقبّلهم، كما هو الحال في أغلب الأحيان)، ودعم المؤسسات الدينية بسبب التمييز. فقد كشف أحد ممثلي المنظمات المعنية بشؤون مجتمع الميم عن ارتفاع عدد المكالمات الواردة من أفراد أعربوا عن رغبتهم في الانتحار في أعقاب الانفجار. كذلك شدّت كثيرات من النساء المتحوللات جنسياً على ضرورة تلقي تلك الخدمات في المنزل، إذ لا يزال يصعب عليهن الخروج من البيت للحصول عليها بسبب مشاعر الكراهية تجاه مغايرة الهوية الجنسية/ المثلية.

تساؤل فرص الحصول على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية

أدى الانفجار إلى الحدّ من خدمات الصحة الإنجابية وفرص الحصول عليها، من خلال تقليص قدرات بعض المراكز الصحية، وتراجع قدرة النساء على تحمّل كلفتها والحصول عليها بشكل متزايد. وتشكّل النساء الحوامل والمرضعات نسبة قليلة، إنما لا يُستهان بها، من مجموع المتضررين من الانفجار. وفقاً لتقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، والذي غطى أكثر من 17,000 أسرة، أفاد حوالي 5 في المائة من السكان، أو واحدة من أصل 20 أسرة، بوجود نساء حوامل أو مرضعات بين أفرادها. وهذا الرقم يؤكد تقييم منظمة "الرؤية العالمية"، التي قدّرت العدد بنسبة 7 في المائة. ومن بين العائلات التي شملها تقييم الصليب الأحمر اللبناني، والتي أفادت بوجود نساء حوامل أو مرضعات بين أفرادها، أعلنت 40 في المائة أنها بحاجة إلى رعاية صحية لدعم الرضّع والأمهات.

وبحسب تقييم أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان، تسبّب الانفجار بانخفاض بعض الخدمات المتاحة للنساء الحوامل والمرضعات. وتبين أن 80 في المائة من مراكز الرعاية الصحية الـ 55 المشمولة بالتقييم تضمّ بين طاقمها أطباء توليد/أطباء نسائيين، و72.7 في المائة تضمّ قابلات³⁰. كذلك تتوافر في 50 في المائة إلى 60 في المائة من المرافق الصحية خدمات صحية أخرى للأم والرضيع، كالرعاية اللاحقة للولادة والسابقة للولادة، وحقن التيتانوس (الكزاز)³¹. ونتيجة لذلك، أثر الانفجار على الخدمات المتاحة للأسر التي تضمّ نساء حوامل ومرضعات، من خلال تقليص قدرات بعض المراكز الصحية التي كانت تقدم لها الخدمات. أمّا بالنسبة للرعاية الثانوية، فقد تم إغلاق أقسام الولادة في ثلاثة مستشفيات رئيسية بشكل كامل، بالإضافة إلى العديد من العيادات الخاصة التي كانت تقدم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق المتضررة.

UNFPA, "Primary Health Care Centers Assessment. Summary 30 Findings. Post Beirut Explosion", August 2020

31 المصدر نفسه.

الإيواء

- لا تقتصر مخاطر الحماية الناشئة عن تدمير بيوت الناس والمساكن التي تأويهم على الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية فحسب، بل تشمل أيضاً ارتفاع مخاطر العنف على أساس الجنس وتأثير خسارة البيت والهوية والمساحة الآمنة على صحة الشخص النفسية؛
- تشعر النساء على وجه الخصوص بعدم الأمان داخل منازلهن، بسبب الأضرار التي لم يتم إصلاحها بعد أو تم إصلاحها بشكل مؤقت؛
- تقلص خيارات السكن للفئات المهمشة من المشردين، بسبب التمييز الذي يطالها في مجال السكن، نتيجة عوامل العنصرية وكره مغايرة الهوية الجنسية والمثلية الجنسية ونقص الأوراق الثبوتية؛
- يتزايد خطر إخلاء البيوت ومعدل التشرد عما كان عليه في فترة ما قبل الانفجار، خاصة بالنسبة إلى العقال الأجانب وأفراد مجتمع الميم - مما يؤثّر على الأشخاص المتحولين جنسياً بشكل متفاوت.

انعدام الأمان الجسدي والعاطفي

لم يترتب على الدمار الفعلي الهائل وفقدان المنازل جراء الانفجار خسائر مادية ومالية وحسب، بل نتج عنه مخاطر جدية على صعيد الحماية. وتشمل المخاطر احتمال التعرّض للعنف على أساس الجنس حيث تشعر الفئات المهمشة بعدم الأمان تحديداً في المنازل المتضررة أو في المساكن الجديدة المؤقتة التي تتشاركها مع الأصدقاء أو الأقارب أو الغرباء. يؤثر هذا الشعور بانعدام الأمان بشكل متفاوت على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وفئات النساء التي تضي وقتاً أطول في البيت.

تحدثت ثلاث نساء من أفراد المجتمع ومشاركتان في حلقات النقاش ومستجيبات رئيسية عن شعورهنّ، كما معارفهنّ، بعدم الأمان في بيوتهنّ بسبب الأضرار التي لم يتم إصلاحها بعد أو تم إصلاحها مؤقتاً (نوافذ مغطاة بالنايلون، وأبواب خشبية). قالت لاجئة سورية: "كان باب المدخل محطماً، بحيث يُتاح لأيّ شخص يدفعه دفعة بسيطة أن يدخل إلى البيت... لا يشعر الأشخاص الذين تضررت منازلهم أنّ حياتهم بأمان، إذ يمكن لأيّ كان حرفياً أن يدخل عليهم". علاوة على ذلك، أشار ثلاثة مستجيبين رئيسيين إلى أنّ أصحاب الملك يستغلون الوضع عن طريق إجبار المستأجرين على التكفل بإصلاح الأضرار. ولفت أحدهم إلى أنّ المرأة قد تكون أشد عرضة للضغط في ظروف مماثلة، نظراً إلى قلّة معرفتها بقوانين الملكية.

الأشخاص الذين تضررت بيوتهم لا يشعرون أنّ حياتهم بأمان إذ يمكن لأيّ كان حرفياً أن يدخل عليهم.

- مجيبة مشاركة في المقابلات



مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعادة

انعدام الأمان بسبب فقدان الخصوصية وإمكانية الاختلال

عبرت لاجئات سوريات نَزَحْنَ إلى بيوت الأقارب والأصدقاء عن شعورهنّ بعدم الأمان نتيجة فقدان الحسّ بالخصوصية؛ وبالفعل ذكرت إحدى النساء أنها منزوعة من مشاركة الحقام مع آخرين في المسكن الذي تعيش فيه مع معارف زوجها. كما ذكر أحد مقدّمي الخدمات لضحايا العنف على أساس الجنس أنّ لاجئة سورية نازحة وجدت نفسها مجبرة على البقاء في الشارع في أعقاب الانفجار، حيث تعرّضت للتحرش الجنسي، إلى أن وجدت لها منظمة غير حكومية مكاناً آمناً للإقامة، فيما اضطر آخرون للعيش في منازل مدمرة. وأشار مجيبون سوريون إلى أنهم لا يملكون خيار الانتقال للعيش لدى أفراد العائلة، خلافاً لكثير من اللبنانيين الذين تضررت منازلهم. كما ذكر مستجيب يعمل مع الدفاع المدني في الخطوط الأمامية: "لا يستطيع السوريون ترك منازلهم وإن لحقت بها أضرار جسيمة جراء الانفجار". في المقابل، أشار مجيبون من المجتمع السوري بأنهم اضطروا للسكن مع عائلات أخرى، لأنّ أكثرهم كانوا غير قادرين على تكبّد كلفة إصلاح الأضرار أو دفع الإيجار لوحدهم.

وألمح بعض المجيبين إلى أنّ الصدمة العاطفية كانت أشدّ وقعاً على المرأة نتيجة فقدان البيت والمكان الأساسي الآمن لها؛ ربما يكون هذا بسبب الروابط القوية التي تربطها بالبيت حيث تقضي عادةً معظم وقتها في الاهتمام بالأعمال المنزلية ومسؤوليات الرعاية. وقد أشار اثنان على الأقل من المجيبين أنّ النساء بدت أكثر اهتماماً بترميم بيوتهنّ مقارنةً بأفراد العائلة من الرجال. وتبدو الروابط العاطفية بالبيت قوية أيضاً بنوع خاص لدى كبار السنّ الذين عاشوا فيه لفترة طويلة. في هذا السياق، أشار ستة مستجيبين رئيسيين إلى أنّ كبار السنّ "يرفضون ترك بيوتهم" لشدة تعلّقهم بها وضعف قدرتهم الجسدية. لذلك يصرّ الكثير من كبار السنّ على البقاء في بيوتهم المتضررة، علماً أنّ أكثرهم يعيشون بمفردهم، على حدّ ما ذكرنا سابقاً. وإذا كان بعضهم يحظى بأقارب أو جيران يزورونه مراراً ويعتنون به، فإنّ البعض الآخر يعيش بعزلة تامة ولا يلقى الدعم باستمرار، لكنّ الجميع يعيشون في بيوت غير آمنة.

التمييز بحق أفراد مجتمع الميم في مجال السكن

يُعدّ أفراد مجتمع الميم الذين تشردوا من بيوتهم نتيجة الانفجار، وخاصة النساء المتحولات جنسياً، من بين الفئات الأسوأ حظاً في إيجاد مسكن بسبب التمييز وكره المثلية الجنسية. وما يجعل وضعهم أسوأ هو استبعاد خيار العيش مع العائلة التي قد تُسيء معاملتهم أو لا تتقبّل هويتهم أو ميولهم الجنسية. وذكرت إحدى العاملات في منظمة غير حكومية معنيّة بمجتمع الميم أنّ الكثير من أفرادها الذين كانوا يعيشون في أحياء مار مخايل/الجميزة فقدوا بيوتهم، وأنّ 61 فرداً مسجلاً لدى المنظمة بحاجة إلى مكان للإيواء. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تضطر المرأة المتحولة جنسياً، عند البحث عن مسكن، إلى إخفاء هويتها الجنسية أو اعتماد التمويه كي يتقبّل صاحب الملك وجودها.

بعد إقناع صاحب المُلْك، يجب على المتحولات جنسياً ضمان سلامتهنّ وسط الجيران. قالت متحولة جنسياً: أعيش في سنّ الفيل اليوم. ينظرون إليّ وكأنني عاهرة؛" فيما ذكرت أخرى: "المناطق الأخرى ليست آمنة للمتحولين جنسياً.... لكثرة الأشخاص الذين يمارسون التمييز بحقهم". إذا كان عدد كبير من مجتمع الميم، بالأخص المتحولين جنسياً، يجدون دوماً صعوبةً في إيجاد مسكن

ومكان يأويهم، بات من الأصعب عليهم اليوم جراء الانفجار العثور على سكن ميسور التكلفة في منطقة تشعرهم بالأمان.

بالإضافة إلى ذلك، بعض الأحياء أكثر تضرراً من الانفجار – أي الكرتينا وبرج حمود والجميزة ومار مخايل – تُعتبر مناطق السكن الأكثر أماناً لأفراد مجتمع الميم، ضمن بيروت والبلد ككل. والسبب في ذلك يعود، حسب قول مستجيبين رئيسيين، إلى تواجد الأجانب بكثافة في تلك المناطق، وعدد أكبر من الشركات والمساكن حيث يشعر أفراد هذا المجتمع بالارتياح. وقالت إحدى المتحولات جنسياً المشمولات بالمقابلات "أحب منطقة [الجميزة/مار مخايل] كثيراً. كانت المناطق المتضررة من الانفجار أكثر أماناً من المناطق الأخرى، لاحتوائها على أجانب وأشخاص أكثر انفتاحاً وإن لم يكونوا من أفراد مجتمع الميم... بالأمس، كانت هذه المنطقة آمنة نوعاً ما للنساء المتحولات جنسياً – كان بإمكاننا أن نقصد المقاهي والبارات للتسلية – أما اليوم، فلم يعد لتلك المنطقة من وجود". وبالتالي، فإنّ تحليل انفجار بيروت يفترق كثيراً إلى معلوماً تشرح كيف قضى الانفجار على أحد المساحات العامة الأكثر أماناً لأفراد مجتمع الميم في لبنان.

أمام قلة الخيارات السكنية المتاحة، فضّلت النساء المتحولات جنسياً اللواتي فقدنّ بيوتهنّ الانتقال للعيش مع مثيلتهنّ. لكنّ تلك المنازل، حسب أحد العاملين لدى منظمة غير حكومية، غالباً ما تكون مكتظة ويكون الأشخاص القاطنين فيها معرضين بشكل خاص لسوء المعاملة من قبل السلطات التي قد تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً.

التمييز بحق الأجانب في مجال السكن

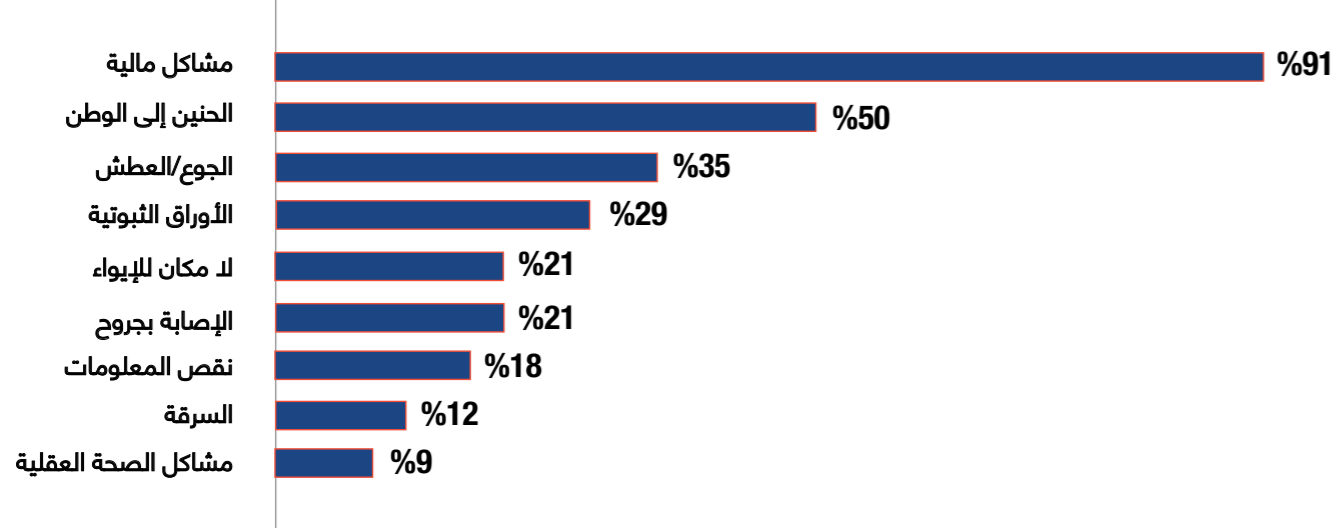
يعاني الأجانب، نساءً ورجالاً، من العنصرية والتمييز الدائم في مجال السكن بسبب وضعهم القانوني غير السليم أو افتقارهم إلى الأوراق الثبوتية اللازمة. كانت هذه المشاكل بارزة بشكل خاص خلال النزوح الجماعي الذي تسبّب به الانفجار. وأظهرت نتائج تقرير المتابعة حول تقييم جوانب الضعف لدى العمّال الأجانب الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، أنّ الحاجة إلى أمكنة تأويهم هي اليوم الأكثر شيوعاً بين العمّال الأجانب، إذ أفاد 21 في المائة منهم بأنّ نقص أماكن الإيواء يشكّل المشكلة الأبرز التي يواجهونها جراء الانفجار. قبل الانفجار، كان 1 في المائة فقط من العمّال الأجانب المشمولين بالاستطلاع يذكر أنّ توفير المسكن الآمن يندرج بين أهمّ ثلاثة احتياجات لديهم³².

كما أدى الانفجار إلى إخلاء المنازل من المستأجرين، وخاصة العمّال الأجانب. ومنذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والإقفال التام، كان هناك اتجاه موقّح جيداً بين أصحاب العمل والكفلاء للتخلي عن عاملات المنازل الأجنبية في الشارع أو أمام سفارات بلادهنّ، ليزداد الوضع سوءاً في أعقاب الانفجار³³. فقد ذكرت عاملة أجنبية واحدة على الأقل، من بين المشاركات في حلقات النقاش المرکز، أنها طُردت من مسكنها لأنّ صاحب المُلْك أراد أن يُسكّن شقيقه مكانها بعد أن فقّد منزله في الانفجار. لتلك الأسباب، أعرب العمّال الأجانب عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم منذ وقوع الانفجار، إذ أفاد 74 في

المائة من أصل 99 عاملاً أجنبياً مشمولاً باستطلاع المنظمة الدولية للهجرة بأنهم ينوون العودة إلى بلدانهم في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. لكنّ أكثرهم وجدوا أنفسهم عالقين لعدم قدرتهم على تسديد تذاكر السفر.

مشاكل رئيسية يواجهها عمّال وعاملات المنازل الأجانب بعد الانفجار

(المصدر: تقييم المنظمة الدولية للهجرة، أيلول/سبتمبر 2020، وفق عيّنة بحجم 297 عاملاً أجنبياً، 76 في المائة إناثاً و24 في المائة ذكوراً)



المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

عدا الأضرار الجسيمة التي لحقت بإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المباني القريبة من منطقة الانفجار، لا يبدو أنّ خدمات الوصول إلى المياه والصرف الصحي قد تقلّصت كثيراً بفعل الانفجار. وأفاد معظم المستجيبين الرئيسيين أنّ مرافق الاغتسال والحمامات إقما لم تتضرر بالانفجار أو أعيد إصلاحها على الفور. وكان سكّان الأحياء، بالأخص أهالي الكرتينا، يعانون أصلاً من انقطاع المياه بسبب الأزمة الاقتصادية، لكنّ مجيبين اثنين أتيا على ذكر مشاكل مماثلة ناشئة تحديداً عن الانفجار. لوحظ أيضاً نقص في مواد النظافة الصحية للمرأة بعد الانفجار، مع الإشارة إلى ارتفاع أسعار اللوازم الأساسية للنظافة الشخصية جراء الانفجار والأزمة الاقتصادية بشكل عام. كذلك أعربت سيدة اضطرت إلى الانتقال للعيش مع أسر أخرى عن عدم شعورها بالأمان لتفاسم الحقام في المسكن المشترك، ذاكراً أنّ زيادة استهلاك المياه لكثرة القاطنين في المنزل قد أدت إلى نقص في المياه. رأى المجيبون المشاركون في هذا التقييم أنّ مرافق الاغتسال والحمامات لم تتضرر كثيراً بالإجمال لكنّ الانفجار أدّى إلى تفاقم مشكلة نقص المياه الراهنة على ما يبدو، لا سيما في المساكن المكتظة.



مصدر الصورة @ منظمة كير الدولية في لبنان

IOM, "Migrant Worker Vulnerability Baseline Assessment 32 Report. Post Explosion", September 2020

33 لوندكست، "معاناة العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان تتزايد"، هيومن رايتس ووتش، 14 أيلول/سبتمبر 2020.

الحماية والعنف على أساس الجنس

- **ازداد خطر التعرّض لأشكال متعددة من العنف الجنسي وعلى أساس الجنس نتيجة الانفجار، كتعدّد الأسر القاطنة في مساكن مكتظة، وظلام الشوارع، وانتشار عناصر الجيش/الشرطة بكثافة؛**
- **الناجيات من العنف على أساس الجنس لا يملكون الموارد والوقت للتركيز على تلبية احتياجاتهنّ في هذا المجال، بل عليهنّ إعطاء الأولوية لتأمين أبسط احتياجاتهنّ واحتياجات أسرهنّ بعد الانفجار.**

انتشار ظاهرة العنف على أساس الجنس

توافرت بيانات محدودة عن مدى انتشار حوادث العنف على أساس الجنس، الجنسي منه وغير الجنسي، بعد الانفجار. إذا كانت جائحة كوفيد-19 في لبنان أعطت مؤشراً واضحاً على الزيادة في عدد الحوادث³⁴، فإنّ المعلومات المتاحة حتى الآن، بما في ذلك بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف على أساس الجنس، لا تُظهر أي زيادة في عددها منذ الانفجار (لغاية تاريخ إعداد هذه الوثيقة)³⁵. إلا أن قوى الأمن الداخلي أصدرت بياناً ذكرت فيه أنّ أعداد الشكاوى المتعلقة بجرائم الابتزاز الجنسي³⁶ قد تضاعفت ما بين تموز/يوليو 2020 وآب/أغسطس 2020؛ إذ تلقت 47 شكوى في شهر تموز/يوليو و96 في شهر آب/أغسطس³⁷. هذه الزيادة مثيرة للقلق وتستوجب المزيد من البحث. لكنها لا تدلّ إلا على شكل واحد من أشكال العنف على أساس الجنس، ولا تعكس الاتجاهات السائدة ضمن نطاق بيروت الكبرى أو الاتجاهات الوطنية. بصرف النظر عن اتجاهات الحوادث المرتبطة بالعنف على أساس الجنس، أشار التقييم إلى نتائج هامة أخرى بخصوص مخاطر العنف على أساس الجنس التي برزت في أعقاب الانفجار.

تزايد مخاطر العنف على أساس الجنس

زادت مخاطر العنف على أساس الجنس والاعتداء والتحرش والاستغلال الجنسي نتيجة الانفجار. كما تسبّب الانفجار في جو من عدم الاستقرار الأسري والأمن المالي والتوتر العائلي، وهو ما قد يعرّز بدوره العنف المنزلي الناجم عن علاقات غير متكافئة بين الجنسين.

إنّ التشريد الجماعي الذي طال 300,000 شخص من الرجال والنساء والأقليات الجنسية يعرّض الفئات الضعيفة لخطر الاستغلال، أثناء

34 الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، "نشرة حول قضايا الجنسين في ظلّ تفشي كوفيد-19". الوصول إلى العدالة والعنف على أساس الجنس"، العدد رقم 3، 3 حزيران/يونيو 2020.

35 نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف على أساس الجنس، بيانات داخلية، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

36 يشير مفهوم الابتزاز الجنسي إلى فئة واسعة من أشكال الاستغلال الجنسي، التي يتمّ بموجبها استغلال السلطة كوسيلة إكراه، وكذلك إلى فئة الاستغلال الجنسي التي يتمّ فيها اللجوء إلى التهديد بنشر صور أو معلومات جنسية كوسيلة إكراه.

37 المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، عبر الرابط: <http://isf.gov.lb/ar/article/9113032>

بحثها عن أماكن جديدة تأويها (يمكن الاطلاع على: اتجاهات العنف على أساس الجنس في فقرة الإيواء، صفحة 3). أمّا من الناحية البنوية، فإنّ قلة الإنارة في الشوارع العامة وانقطاع الكهرباء في المناطق المتضررة يعرّزان خطر تعرّض النساء والفتيات والأقليات الجنسية إلى الاعتداء أو التحرش، عند تنقلهنّ أو سيرهنّ على الأقدام بعد حلول الظلام. قالت إحدى المستجيبات: "إسمع، أنا فتاة كبيرة - وأخشى عندما أقود سيارتي في طريق العودة إلى البيت - نعلم أنّ كلّ ما حدث زاد حجم الخطر. أعني أنّ الشوارع مظلمة، ولا أتحدث هنا عن البقاع أو الشمال بل عن شارعيّ الحمرا وبادرو".

بالإضافة إلى غياب الإنارة في الشوارع العامة والمشاكل البنوية الأخرى، يطرح الانتشار الكثيف للجيش والشرطة مسألة المخاطر المتعلقة بالحماية. يعتقد مستجيبون رئيسيون أنّ بعض قوى أمن الدولة التي تقوم بدوريات في المناطق المتضررة لا توجي بالأمن والأمان، بل كانت القوى الأمنية في بعض الأحيان تسهم في أعمال التحرش الجنسي و/أو ترهيب المواطنين (يمكن الاطلاع على: اتجاهات العنف على أساس الجنس ضمن فقرة العدالة والأمن، صفحة 35).

الحصول على خدمات العنف على أساس الجنس

لا تزال خدمات العنف على أساس الجنس متاحة، لكن الإبلاغ عن مثل هذه الممارسات قد يصبح أكثر صعوبة بسبب الدفع للتركيز على مشاكل أخرى في أعقاب الانفجار. وثلاثة من مزودي الخدمات في مجال إدارة حالات العنف على أساس الجنس في الخطوط الأمامية أُمحوا إلى أن الناجيات من هذه الأعمال (اللواتي تعرضن لسوء المعاملة قبل وقوع الانفجار) يعطين الأولوية لتلبية "احتياجاتهنّ الأخرى"، بدلاً من تخصيص الوقت والموارد والجهد العاطفي للمشاركة في برامج منع العنف على أساس الجنس والتصدي له، بدءاً بإدارة الحالة وصولاً إلى جلسات الدعم النفسي والاجتماعي. بهذا الخصوص، قال أحد القيمين على إدارة حالات مماثلة أنه منذ وقوع الانفجار، "لم تعد النساء يمنحن الأولوية في الوقت الراهن لمشاكل العنف على أساس الجنس، بل يركّزن على الاحتياجات والمشاكل الأخرى وعلى رأسها تأمين الاحتياجات الأساسية". ولا تزال مرافق الإدارة السريرية للاغتصاب في بيروت تعمل، على الرغم من الإبلاغ عن الأضرار التي لحقت بـ 16 (من أصل 55) مركزاً للرعاية الصحية الأولية³⁸.

الاستغلال والاعتداء الجنسيين

لم تكشف هذه الدراسة عن أيّ حوادث استغلال واعتداء جنسيين. لكنّ التدفق الهائل من المستجيبين المحليين والدوليين للآزمة الإنسانية وأصحاب المبادرات الجديدة الأهلية والتطوعية يؤكّد، كما أشرنا سابقاً في فقرة قضايا الجنسين والاستجابة الإنسانية، على ضرورة أن يتّبع المتطوعون والعاملون في مجال الإغاثة التدابير اللازمة لتوفير الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهذا أمر في غاية الأهمية نظراً إلى ارتفاع حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين المبلّغ عنها في لبنان: وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 2019، تبيّن أنّ 23 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إمّا تعرضوا شخصياً للابتزاز الجنسي (ممارسة الجنس بالإكراه مقابل خدمات حكومية)، أو يعرفون من

UN Women, "The Beirut Blast: What Humanitarian 38 Response Needs to Know on Gender", August 17, 2020.

تعرّض له³⁹. أشارت النتائج أيضاً إلى بضع حالات لم يعرّف فيها العاملون في مجال المعونة الإنسانية و/أو المستجيبون المتطوعون عن أنفسهم أمام الأشخاص المتضررين، ما يعرّز بحد ذاته مخاطر التعرّض للاستغلال والاعتداء الجنسيين ويمنع الناجيات من محاسبة الجناة. كما هو الحال في ظلّ جميع الأزمات الإنسانية في العالم، يؤدّي الاعتماد الكبير على الإعانات وتزايد هشاشة الوضع الاقتصادي إلى اختلال توازن القوى بين المستجيبين والمتضررين من الأزمة، مما يزيد من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يجب رصدها والتصدي لها بشكل فعال.

التأثير على مهنة الجنس

في ظلّ الظروف المتقلبة والأوضاع الاقتصادية الهشة السائدة، والتي فقدت فيها الكثير من الأشخاص مساكنهم وموارد رزقهم عقب وقوع الانفجار، ارتفعت أيضاً احتمالات إجبار الأشخاص على ممارسة الدعارة أو الاتجار بالجنس. وكانت عدة نساء من المتحولات جنسياً تحديداً يعتمدن على امتهان الجنس كمصدر رزق أساسي قبل وقوع الانفجار، حيث كان أكثر العاملين في هذا المجال يقطنون ويعملون في منطقتي الكرتينا وبرج حمود. وذكر مكيان اثنان أنّ فقدان المنازل قلّص مصادر رزق النساء المتحولات جنسياً اللواتي يعملنّ كعاملات جنس خارج بيوتهنّ. وأفادت امرأة متحولة جنسياً لبنانية أنّ الانفجار أثر كثيراً على عاملات الجنس المتحولات جنسياً، وأنّ فقدان المنازل ومصادر الرزق جراء التشريد أرغم المتحولات جنسياً على ممارسة الجنس بالإكراه في بعض الأحيان. وبالتالي، بعد الانفجار، بدأت بعض عاملات الجنس المتحولات جنسياً، اللواتي اعتدّن العمل في منازلهنّ والتحكّم بأعمالهنّ الخاصة، بالعمل لحساب آخرين والتعرّض لاستغلالهم.

39 ر. كوكوتشكا وج. فروشي، "مقياس الفساد العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آراء المواطنين وتجارب الفساد"، منظمة الشفافية الدولية، 2019.





مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور

المستمّدة من الدراسة الأساسية التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أنّ العاملات الأجنبيات كنّ أكثر عرضةً لفقدان وظائفهم من العمّال الأجانب بعد الانفجار، على الرغم من أن معدلات البطالة كانت أعلى لهؤلاء العمّال قبل الانفجار⁴³. فقد تخلّت بعض الأسر المشرّدة عن العاملات المنزليات الأجنبيات المقيمات لديها، تاركةً إياهنّ من دون مصدر رزق. جاء ذلك في أعقاب موجة متصاعدة من الكفلاء الذين أخلّوا بواجب إيوائهنّ المنصوص عليه في العقد، مخالفين القانون.

فقدان مؤسسات تجارية تديرها النساء والبيئة الحاضنة

تشير البيانات الأولية إلى وجود عدد كبير نسبياً من المؤسسات التجارية التي تديرها النساء في محيط موقع الانفجار. تبعاً لتقييم ضمّ 1,164 مؤسسة على امتداد 24 حياً من أحياء بيروت من تنظيم "ميرسي كوربس"، تبين أنّ خمسها تقريباً تملكه نساء. كانت على أغلب الظنّ مؤسسات صغيرة الحجم وغير مرصّصة، إذ إنّ نصفها لم يكن مسجّلاً في السجل التجاري مقارنةً بنحو ثلث المؤسسات التجارية التي يديرها رجال. بدت أيضاً أكثر ميلاً لتوظيف النساء مقارنةً بالمؤسسات المملوكة من رجال. حسب تقييم "مرسي كوربس"، توظف ربّات العمل ما يعادل 1.54 امرأة (من أصل 2.2 موظفاً كمعدل وسطي)، فيما يوظف أرباب العمل 0.95 امرأة (من أصل 3.3 موظفاً كمعدل وسطي)⁴⁴. تم تأكيد هذه الأرقام من خلال تقييم شمل 99 مؤسسة تجارية نسائية تضررت في الانفجار، من إعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجمعية "ستاند فور ويمين"، حيث يتبين أنّ 70 في المائة من العاملات فيها كانوا نساءً. بالنتيجة، خسرت المرأة فرص عمل مع خسارة تلك المؤسسات، التي لن يتمكن نصفها من إعادة فتح أبوابه مجدداً ما لم يحصل على شكل من أشكال المعونة، حسب جمعية "ستاند فور ويمين".

International Organization for Migration (IOM), "Migrant Worker 43 Vulnerability Baseline Assessment Report. Post Explosion" September 2020.

Mercy Corps, "Beirut micro, small, medium enterprise (MSME) 44 Joint Rapid Needs Assessment", September 2020

سُبُل العيش والنهوض الاقتصادي

- باتت احتمالات إيجاد عمل لائق ومستدام ومدفوع الأجر للنساء المهمّشات تتضاءل نتيجة الانفجار؛
- إنّ المؤسسات التجارية التي تديرها نساء في المناطق المتضررة هي أكثر ميلاً للاستعانة بموظفات، ما يعني أنّ فقدانها قد يؤدّي إلى تقليص فرص العمل لدى النساء.

ساهم الانفجار في زيادة الأوضاع الاقتصادية هشاشةً، حيث تسبّب بخسائر اقتصادية تتراوح ما بين 2.9 و3.5 مليار دولار أمريكي⁴⁰ وبإغلاق المرفأ، الشريان الأساسي للحركة الاقتصادية. في المحيط العائلي التقليدي، يؤثّر هذا الواقع بوجه خاص على الرجل الأكثر ميلاً للبحث عن عمل مدفوع الأجر، باعتباره المعيل الرئيسي. فقد أعرب سبعة من أبناء المجتمع وثلاثة مستجيبين رئيسيين عن قلقهم إزاء الصعوبات التي يواجهها الرجال في إيجاد فرص عمل وتأمين احتياجات عائلاتهم. إذا كان الشلل الاقتصادي الذي خلفه الانفجار قد أخذ حقه من الدرس والتوثيق، فإنّ التفاوت بين الجنسين في الاقتصاد اللبناني ما بعد الانفجار لا يزال موضوعاً هامشياً وقيد النقاش. لكنّ الأدلة الأولية المتوفرة عقب الانفجار تعكس نماذج لاتجاهات وطنية واسعة النطاق⁴¹، حيث تتراجع فرص النساء المهمّشات في إيجاد عمل والاحتفاظ به، ولا يتقاضين أجوراً متكافئة، ويتم الاعتماد عليهنّ لإتمام المهام غير المدفوعة الأجر، ولا يحظّين بالحماية من التحرش والاستغلال الجنسين.

في إطار الاستجابة الفورية للانفجار، كانت غالبية فرص العمل مدفوعة الأجر متاحة في القطاعات التي يغلب عليها الذكور، وهي ترميم المساكن بما تشمل من إصلاح النوافذ والأبواب وترميم الجدران، وسواها من أعمال الصيانة المتعلقة بأعمال السمكرة وإمدادات المياه أو الكهرباء. فقطاع البناء سيستحوذ حتماً على الجزء الأكبر من عملية إعادة الإعمار والنهوض ويوفّر فرص عمل جديدة⁴². لكنّ النساء سيتخلّفن عن اللحاق بتلك الفرص الاقتصادية على الأرجح إذ يتمّ استخدامهنّ في تلك القطاعات بمعدلات متدنية للغاية في الوقت الراهن.

في ظلّ الانفجار الذي تسبّب بفقدان المزيد من الأشغال، ستكون العاملات الأجنبيات والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد مجتمع الميم، الذين يتعرضون أصلاً لدرجة عالية من التمييز في مجال العمل، أقل حظاً على الأرجح في إيجاد مصادر رزق مؤقتة أو مستدامة. تبعاً لتقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني، كانت الأسر التي تعيلها نساء أقل احتمالاً بنسبة 10 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال بالإبلاغ عن تحصيل دخل في الأسبوعين الماضيين من قبل أحد أفرادها على الأقل. وتشير الأدلة

40 مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، "تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت"، 31 آب/أغسطس 2020.

41 الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، "نشرة حول قضايا الجنسين في لبنان في ظلّ تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). المحور: المرأة والمساواة بين الجنسين والاقتصاد"، العدد رقم 2، 15 أيار/مايو 2020.

42 مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، "تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت"، 31 آب/أغسطس 2020.



دراسة حالة:

تعرّض امرأة للتحرش من قبل عنصر في قوى الأمن الداخلي

كانت نور* تسير باتجاه شارع أرمنيا في 7 أيلول/سبتمبر عندما ركض خلفها شرطي طالباً رقم هاتفها. فلم تردّ عليه وتابعت سيرها. فليق بها مصراً على الحصول على رقم هاتفها. ثمّ تمكّنت من التخلص منه بمساعدة امرأة أخرى تعمل لدى منظمة غير حكومية. لكنّ نور أرادت إحقاق العدالة، فتوصّلت بفضل تلك المرأة إلى إيجاد العنصر الذي تعرّض لها لمواجهته بفعلته. فأنكر أنه ضايقها أو ارتكب أي سوء بحقها، زاعماً أنه "كان يحاول فقط التودد إليها". أما العناصر الآخرون المحيطون به فاكتفوا بمراقبة نور ونصيرتها وهما يجادلان المتحرش من دون تقديم المساعدة.

بعدما استعرضت مخاطر الانتقام المحتملة، قررت نور نشر تجربتها عبر موقع فيسبوك لتحذير النساء الأخريات من هذا العنصر، والتحري عمّا إذا كانت امرأة أخرى قد تعرّضت لمشكلة مماثلة. فلاققت قصتها رواجاً واسعاً؛ إذ تمّ تبادلها 221 مرة مع ورود ذكر قوى الأمن الداخلي في تعليقات الكثير من الأشخاص. لكنّ نور فوجئت برّد قوى الأمن الداخلي التي تابعت معها القضية في اليوم التالي، وأخبرتها أنها عاقبت المذنب وأعدت تكليفه بمهمة أخرى. كما أعلمها عنصر قوى الأمن الذي تواصل معها أيضاً بوجود خط ساخن للتبليغ عن أعمال التحرش، وشجّعها على نشر الخبر. لفتت نور إلى أنّ الشارع كلّه كان يغصّ بعناصر الشرطة الذين كان أجدى بهم تقديم العون لها عوض الوقوف متفرجين عليها، وإلى أنّه ما كان يحدث أي شيء لو لم يلق منشورها رواجاً واسعاً. ثمّ قالت: "هذا ما يحصل كلّ يوم لعدد لا يُحصى من النساء، وعناصر الشرطة منتشرون اليوم في كلّ مكان. إذا كان جهاز الأمن الداخلي أولى اهتماماً لقضيتي فلأنها لاققت رواجاً، ولكن ما مصير النساء غير المتاح لهنّ استخدام مثل تلك المنصات أو اللواتي لا يجرؤنّ على المواجهة؟".

على حدّ قولها، هو ضمان التوزيع العادل للمساعدات، على نحو يحوّل الحصول عليها بطريقة آمنة.

*تمّ تغيير الإسم حفاظاً على السرية

العدالة والأمن والمحاسبة

- غالبية النساء والأقليات الجنسية المشاركات بالنقاشات لم يشعرن أنّهنّ محميات من قبل عناصر الشرطة الذين يقومون بدوريات في المناطق المتضررة.

بدلاً من اللجوء إلى الشرطة للإبلاغ عن المخالفات، غالباً ما تلجأ النساء وغير اللبنانيين وأفراد مجتمع الميم إلى الخطوط الساخنة المخصصة لهذه الغاية لدى المنظمات غير الحكومية، من أجل الحصول على الدعم في حالات الطوارئ والإفصاح عن مخاوفهم. وهذا يثقل كاهل المنظمات التي توّفر الحماية والخدمات لتلك الفئات المهمّشة، بينما تواصل العمل أيضاً على إقرار الإصلاحات البنوية وتعزيز الحقوق.

بحث التقييم في الفوارق بين الجنسين من حيث المطالبة بالمساءلة السياسية عن الانفجار، لكنه لم يتوصّل إلى أيّ نتائج مهمة.

الأمن الغذائي

أدت الخسائر المادية والموارد المالية المفقودة إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي الناشئة عن الأزمة الاقتصادية. فقد ذكر ما لا يقل عن ثلاثة مجيبين من أبناء المجتمع وثلاثة مستجيبين رئيسيين أنهم شخصياً، كما سكان الأحياء، يفتقرون إلى الأمن الغذائي وبالتالي يحدّون من كمية المواد الغذائية التي يستهلكونها تجاوباً مع مقتضيات الأزمة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 42 في المائة من العمّال الأجانب المستطلّعين من قبل المنظمة الدولية للهجرة في أعقاب الانفجار أنهم كانوا يعانون من الجوع أو العطش، مقارنةً بنسبة 11 في المائة من اللبنانيين⁴⁵. ولم يتمّ التوصل إلى نتائج هامة في ما يتعلق بالفوارق بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من ضرورة رصد هذا الجانب وتقييمه بشكل أدق، خاصةً مع احتمالات أن تقلص المرأة حجم حصتها الغذائية ضمن عائلتها، كما لوحظ في حالات طوارئ أخرى⁴⁶.

IOM, "Foreign Nationals MSNA Analysis", September 2020 45
CARE International, "Rapid Gender and Protection Analysis 46
Cyclone Kenneth Response Cabo Delgado Province,
Mozambique", 2019

استراتيجيات المواجهة

كانت استراتيجيات المواجهة، كتقليص الإنفاق على المواد الغذائية وصرف المدخرات والاقتراض، راجحة أصلاً بين الفئات الأكثر تهميشاً في الفترة التي سبقت انفجار 4 آب/أغسطس. فقد وجد التقييم الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيو 2020 أنه، ضمن عيّنة من 3,470 شخصاً، ذكر الكثير من المستطلّعين الذين كانوا موضع اهتمام أنهم استنفدوا كلّ السبلّ المجدية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية: 1 من أصل 4 للاجئين سوريين (25 في المائة)، و 1 من أصل 5 للاجئين فلسطينيين (19 في المائة)، و 1 من أصل 8 لبنانيين (12 في المائة)⁴⁷.

ذكر عدة مجيبين أنهم يستعدون لمغادرة لبنان استجابةً للأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد. وقد بدأ هذا الشعور قوياً بوجه خاص بين أوساط الشباب واللاجئين، الذين يرزحون تحت وطأة الأزمات المتشعبة والخائفين على مستقبلهم. أوضحت شابة تعمل لدى منظمة غير حكومية في بيروت أنّ: "الشباب يبحثون عن وسيلة للهجرة من لبنان. أعرف شخصياً ستة أشخاص غادروا البلاد. أنا السورية من أصل فلسطيني كنت أريد البقاء في بلد عربي. لكنني بتّ اليوم [بعد الانفجار] مقتنعة بضرورة الرحيل".

في ظلّ غياب الاستجابة الحكومية الفعّالة، تمّ الاعتماد إلى حدّ كبير على ما يبدو على المنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الأساسية. هذا ما يصحّ تحديداً في أفراد مجتمع الميم والعقال الأجانب واللاجئين، نساءً ورجالاً، الذين قلّما يملكون موارد أخرى للمساعدة ولا يسعهم الاتكال على عائلاتهم. قالت امرأة لبنانية متحولة جنسياً: "يحاول المتحولون جنسياً اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية لتحصيل حقوقهم. فهي خيارهم الوحيد للحصول على تعويضات، من أجل إصلاح بيوت الآخرين وبيوتهم. إنهم يحاولون الصمود بالحدّ الأدنى".

يعتمد الناس بشكل متزايد على دعم المجتمع المحلي والعائلة لمواجهة الأزمة. أشارت إحدى مقدمات خدمات الصحة النفسية بحسّ التضامن الجماعي الذي نتج عن الانفجار، إذ رأت عدة أشخاص يشدّون العصب مع أفراد عائلاتهم، لا سيما الأهل. وحيثما كانت الروابط العائلية ضعيفة، غالباً ما كان الآخرون يقومون بالواجب. على سبيل المثال، بادرت امرأة لبنانية مثلية إلى تحضير الوجبات وتوزيعها من منزلها إلى نحو مئات أفراد مجتمع الميم طوال 40 يوماً بعد وقوع الانفجار. وقد وجد الكثيرون أنّ دعم جهود الاستجابة المحلية، من خلال العمل التطوعي والتواصل مع الشبكات الاجتماعية، أعطاهم أملاً ومعنىً لحياتهم. بهذا الخصوص، قال موظف ميداني لدى منظمة غير حكومية: "شكّل الدعم المتبادل آلية مواجهة إيجابية للاجتياز تلك المحنة".

WFP, "Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 47
Crises in Lebanon", June 2020

دراسة حالة:

نساء متحوّلات جنسياً يعتمدنّ على
منظمات غير حكومية معيّنة بأفراد
مجتمع الميم للحصول على المعونة،
بسبب الخوف والتمييز

رينيه* امرأة متحوّلة جنسياً قُدمت إلى بيروت من حمص في أوائل العام 2018، هرباً من شدة العنف الذي تواجهه النساء المتحوّلات في سوريا. خسرت منزلها وكلبها وأربعة من أصدقائها في الانفجار. قالت: "اختبرت في يوم واحد [عند وقوع الانفجار] أصعاف ما اختبرته في سوريا". قبل وقوع الانفجار، كانت تعيش في منطقة الكرنيتينا حيث تشعر بأنها بمأمن هناك رغم هويتها. "في السابق، كانت تلك المنطقة آمنة إلى حدّ ما بالنسبة إلى النساء المتحوّلات. كنا نستطيع أن نقصد المقاهي والبارات للتسوية. أمّا اليوم، فما عاد لتلك المنطقة من وجود". عندما حلّ الدمار بمنزلها، اضطرت إلى الانتقال للعيش في منطقة سنّ الفيل، حيث لا تشعر بالأمان. "أعيش اليوم في سنّ الفيل، حيث ينظرون إليّ كعاهرة غير مرغوب فيها". حتى قبل الانفجار، كانت رينيه تتعرض للخطر كل يوم بسبب هويتها الجنسية. الآن، وفي ظل الانتشار المتزايد لعناصر الشرطة بعد الانفجار، باتت تشعر شخصياً، شأنها شأن النساء المتحوّلات، بقلة الأمان. هذا فضلاً عن أنها تعرضت لمضايقات من قبل أحد عناصر الشرطة. "دعا لي أحد عناصر الجيش اللبناني بالموت". وما عادت تخرج من البيت بعد الساعة السادسة مساءً، خوفاً من الانتشار العسكري الكثيف بعد الانفجار.

بما أنّ هويتها الجنسية تمنعها أيضاً من إيجاد عمل، لم تحصل رينيه على مدخول ثابت منذ عدة أشهر. لهذا السبب، تعتمد كلياً تقريباً على إحدى المنظمات غير الحكومية التي تقدّم العون لأفراد مجتمع الميم. لا تجرؤ على التوجه إلى منظمات غير حكومية أخرى بسبب مشاعر الكره تجاه مفايرة الهوية الجنسية. من هنا تقول إنّ تلك المنظمة المعنّية بأفراد مجتمع الميم هي الوحيدة المتاحة لها ولمثيلاتها اللواتي يعتمدنّ عليها للحصول على جملة خدمات، بدءاً بالمساعدة في دفع الإيجار والمواد الغذائية والصحة النفسية وصولاً إلى توفير الأمان والحماية. كذلك لفتت إلى ضرورة تدريب العاملين لدى المنظمات غير الحكومية خير تدريب على احترام حقوق المتحولين جنسياً لتزويدهم بأفضل الخدمات، والأهم من ذلك، إلى ضرورة تلقي تلك الخدمات في البيت حفاظاً على سلامتهم.

*تمّ تغيير الإسم حفاظاً على السرية

التوصيات

تتوجّه التوصيات التالية، التي جاءت رداً على النتائج المستخلصة من التقييم، إلى الجهات الدولية والوطنية والمحلية الفاعلة في المجال الإنساني في لبنان، وإلى أصحاب الشأن بمن فيهم الشركاء والمانحون الحكوميون. فتؤكد وتشدد على المطالب والطلبات الواردة مباشرة من الفئات المتضررة من الانفجار، نساءً ورجالاً ومجموعات مهمشة.

أولاً. توصيات موجّهة إلى المنظمات والجهات المانحة المعنية بالشأن الإنساني: التقييمات والبرامج والتنفيذ

استهداف الفئات المهمشة

- تصميم وتنفيذ تدخلات إنسانية في قطاعات متعددة مخصصة لكبار السن، نساءً ورجالاً، الذين لا يزالون يُعتبرون الفئة الأكثر تعرضاً للخطر في المناطق المتضررة من الانفجار. وزيادة جهود التوعية للوصول إلى تلك الفئة "المخفية عن الأنظار" ربما، والتي قد تفتقر إلى القدرة على التنقل واستخدام التكنولوجيا؛
- إقامة شراكات مع المنظمات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الاستمرار في رصد احتياجاتهم وفهمها، من أجل تعديل البرامج بما يتلاءم معها.

"يجب أن تتحرى [الجهات المانحة] عن المنظمات التي تعمل فعلياً مع الأشخاص ذوي الإعاقة - يقولون إنهم يعملون معهم على الورق لكنهم لا يفعلون ذلك على أرض الواقع".

- ممثل لمنظمة معنيّة بحقوق ذوي الإعاقة في بيروت.

- زيادة جهود المناصرة والاستثمار تحقيقاً لإصلاحات بنوية تحدّ من العوائق التي تمنع الفئات المهمشة من الحصول على المعونة والحقوق على قدم المساواة مع الآخرين، في ظلّ الأزمة الإنسانية المتشعبة التي طال أمدها في لبنان. نذكر منها على وجه التحديد: (أ) نظام الكفالة؛ (ب) مراجعة تشريعية لقانون مكافحة العنف الأسري؛ (ج) إقرار القانون المتعلق بالتحرش الجنسي؛ (د) إلغاء المادة 534 من قانون العقوبات⁴⁸؛ (هـ) مساواة المرأة مع سائر المواطنين في الحقوق (و) حق اللجوء في العمل؛
- زيادة الخدمات القانونية التي تستهدف العمال المنزليين والأجانب، لا سيما الذين فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم بعد الانفجار، من أجل تلبية المطالب المتعلقة بتنامي سوء المعاملة والتمييز، ومشاكل الأوراق الثبوتية، والتحديات السكنية، وضرورة دعم ترحيل كلّ من ينوي مغادرة البلد بكلّ كرامة؛

- تدريب العاملين في الشأن الإنساني على مسألة الحدّ من التمييز ضدّ الفئات الأكثر تهمةً؛ بما فيه التمييز على أساس الجنس؛ والميول الجنسية والهوية وطريقة التعبير والصفات الجنسية (SOGIESC)؛ والإعاقة العقلية والجسدية، والانتماء العرقي ووضع اللجوء أو الأجنبي.

48 تجزّم المادة 543 من قانون العقوبات اللبناني كلّ مجامعة على خلاف الطبيعة، بما في ذلك المثلية الجنسية.

"يجب إخضاع موظفي الأمم المتحدة لمزيد من التدريب على أصول إجراء المقابلات معنا. فأكثرهم متوافقون أو مستقيمون جنسياً. ولا يعرفون كيف يخاطبونا".

- امرأة متحوّلة جنسياً كانت تعيش في الكرنيتنا سابقاً.

المشاركة الفعلية، والانخراط في المجتمع، والحصول على الخدمة



مصدر الصورة @ صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان

- توسيع نطاق المشاركة الفعلية لدى النساء والفئات المهمشة في مجال الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك اتخاذ القرارات بشأن التدخلات الإنسانية، تصميمًا وتنفيذًا وإدارةً وتقييمًا.

"لا بدّ من التفكير بعمق. لا بدّ من التفكير بشكل متواصل واستيعاب الأفكار. لا يجوز الاكتفاء بمشروع أو دورة، بل يجب التحدث مع الأشخاص الذين لم يُؤخّذ برأيهم أبداً".

- ناشطة حقوقية نسوية في بيروت.

- اقتراح خيارات للخدمات المنزلية والقيام بجولة على البيوت لتسليم المساعدات في ظلّ الإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهة كوفيد-19، حرصاً على توفير المساعدة للفئات المهمشة غير القادرة على الخروج من منازلها بسبب النفقات أو صعوبة التنقل أو التمييز، وبسبب كره مغايرة الهوية الجنسية والعنصرية خصوصاً. تبرز هذه الحاجة تحديداً على مستوى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

"على المنظمات أن تقوم بزيارات منزلية لاستطلاع الأوضاع - لمعاينة الصحة النفسية الجماعية. ففي هذا البلد، لا نستطيع حتى التنقل خوفاً على سلامتنا".

- امرأة متحوّلة جنسياً كانت تعيش في الكرنيتنا سابقاً

التقييمات

- الاستمرار في إجراء التحاليل على أساس الجنس خلال الأزمة ووجود الإغاثة، لأنّ فهم التحولات الطارئة على الديناميات الجنسية ضمن المجتمعات المحلية المتضررة يفضي إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة والأكثر فعالية، المصمّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المختلفة والمتغيّرة لدى النساء

والرجال والفتيان والفتيات وسواهم من الأقليات الجنسية. كذلك يكفل جمع الحدّ الأدنى من البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة، وتحليلها في التقييمات، والبحث عن سُبل تحسين البيانات الموثوقة المفصلة حسب الميول والهوية الجنسية وطريقة التعبير والصفات الجنسية، من أجل دعم الفئات المهمشة التي لا تزال كلها ضعيفة في التقييمات الإنسانية المتعلقة بانفجار بيروت؛

- اعتماد أساليب البحث النسوية والتشاركية التي تضمّ الرجال والنساء المتضررين كعناصر مشاركة في عمليات البحث والتقييم، وتقلّص تالياً إمكانية استبعادهم. تتخذ هذه المشاركة أشكالاً متنوعة، بدءاً بتوظيف أشخاص متضررين لإدارة قسم من عملية التقييم ومراجعة أدوات التقييم والتقارير النهائية، وصولاً إلى ضمان تزويد القيمين على المقابلات والمشاركين فيها بنسخٍ عن التقييم.

”يأتون إليّ ثمّ يرحلون. عدة مرات ذهاباً وإياباً. فيأخذون مني معلومات لكنني لا أحصل منهم إلّا على القليل

- سيدة مسنة تعيش في منطقة الجعيتاوي.



مصدر الصورة @برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان/ رنا سويدان

- استخدام المزيد من البيانات النوعية في نطاق الاستجابة، حيث تستند الأدلة على القصص الحية الواردة من النساء والرجال والفتيان والفتيات والأقليات الجنسية.

ثانياً. توصيات موجّهة إلى المنظمات المعنية بالشأن الإنساني والجهات المانحة: في قطاعات محددة

الصحة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية

- تقديم خدمات صحية منزلية مجاناً إلى من لا يزالون بحاجة إلى مداواة الجروح التي أصابتهم جراء الانفجار، بمن فيهم المحتاجون إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. ولعلّ الفئات التي هي بأمرس الحاجة إلى تلك الخدمات تحديداً تشمل العاملات الأجنبيات واللجئات، والأشخاص المتحولين جنسياً، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، حيث لا ينفذ دوماً استبدالها بالمعاينة الصحية عن بُعد. من الضروري أيضاً إعطاء الأولوية لخدمات الصحة العقلية، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الأولية.

- زيادة إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية العقلية، خاصة لدى الرجال، من خلال رفع مستوى الوعي وتنظيم عمل مجموعات الدعم النفسي والاجتماعي للرجال، بغية تخفيف وصمة العار التي تلاحق الرجل الذي يطلب الحصول على الدعم النفسي. فلندرس إمكانية إطلاق حملة عامة تُحدث انقلاباً في مفهوم الرجولة عند الرجال والفتيان، في ما يخصّ المشاعر تحديداً، وتشجّعهم على التعاطي بانفتاح أكبر مع مشاكل الصحة النفسية⁴⁹.

"الأهمّ هو تغيير الصورة النمطية المرسومة عن الرجل الذي يكتّم مشاعره والتخلي عنها، فلا عيب من أن تتحدث عما حصل لنا، سواء أكنّا رجالاً أم نساءً. لكل شخص الحق في التعبير عن التجربة التي مرّ بها. كلنا بحاجة لمساعدة".

- أخصائي نفسي مستجيب للاحتياجات النفسية في الخطوط الأمامية في بيروت.

- زيادة فرص النساء والمراهقات في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، من خلال نشر معلومات عن الخدمات المتاحة في مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومن خلال التعاون مع الشركاء المحليين من أجل إعداد المواد اللازمة وجلسات توعية للإعلام والتثقيف والتواصل؛ أيضاً من خلال دعم الحزمة الكاملة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الإنقاذية تماشياً مع مجموعة الخدمات الأولية، ومن خلال تعزيز آليات الإحالة من مزوّدي الخدمات الإنسانية الآخرين.

الإيواء

- تمويل خيارات مأمونة لإيواء أفراد مجتمع الميم في حالات الطوارئ، وهي لا تزال معدومة على مستوى الدولة، مما يعرّض تلك الفئات لأشدّ مخاطر العنف وسوء المعاملة. وكذلك تعميم الجهود الرامية إلى الحدّ من كره المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسية ومشاعر العنصرية ضمن قطاع الإسكان، كجزء من مشاريع الإيواء الهادفة إلى تحسين فرص الفئات المهمشة في إيجاد سكن آمن لهم.

Care International, "Engaging men and boys learning series". 49

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

- تدريب الإداريين والعاملين في الخطوط الأمامية على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين داخلياً، أو الالتحاق بجلسات التوعية التي تنظمها باستمرار الشبكة الداخلية للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في لبنان. وبالإضافة إلى توفير وتعميم الخطوط المخصصة للإبلاغ عن هذه الحالات، أو، في ظل غيابها، الاتصال بالخط الساخن المؤقت الذي وضعته منظمة "أبعاد" في التصرف لهذا الغرض، على الرقم: 961+575 696 81.

النهوض الاقتصادي وسبل العيش

- إعطاء الأولوية لتوفير فرص العمل والاندماج إلى برامج كسب العيش المخصصة للنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم، وكبار السن، والناجيات من العنف المنزلي؛
- اعتماد معدلات برنامج النقد مقابل العمل في لبنان⁵¹ المراعية للجنس، وتخصيص التمويل الكافي لتوفير خيارات النقل الآمن للنساء والفتيات والأقليات الجنسية، بالإضافة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ عدم قدرة النساء والأمهات المراهقات على الحصول على خدمات نوعية ومقبولة الأسعار في رعاية الأطفال وكبار السن، يشكل عائقاً على أساس الجنس يحول دون وصولهنّ إلى سوق العمل؛
- اعتماد برامج تُحدث تحوُّلاً على أساس الجنس في مجال كسب العيش تمنح المرأة المزيد من الفرص المتكافئة للمشاركة في مجالات العمل غير التقليدية، بما في ذلك سلاسل القيمة في قطاع البناء، التي ستشكل ركناً أساسياً في جهود النهضة الفعلية؛
- الاستثمار في قدرة شركاء القطاع الخاص على تحقيق التكافؤ بين الجنسين ضمن برامج كسب العيش وتدخلات النهوض الاقتصادي، بما في ذلك تلك المتعلقة بممارسات التوظيف والاستبقاء، والإجازة المرنة، والمشتريات المراعية للجنسين، وسبل الحماية من التحرش الجنسي.

51 إنّ معدلات النقد مقابل العمل هي عبارة عن إعانات نقدية تُقدّم إلى المشاركين في برامج كسب العيش، بما فيها خدمات النقل والرعاية الهادفة إلى تسهيل الوصول.

- اتخاذ تدابير التخفيف من العنف الجنسي وعلى أساس الجنس في كل خطوة من تدخلات الإيواء، لمنع جميع أشكال سوء المعاملة والتحرش والعنف. على سبيل المثال:
- التأكد من أن إصلاح الأضرار يساهم في رفع مستوى الحماية والخصوصية، كإصلاح أبواب مرافق الاغتسال والحمامات وأقفال النوافذ والأبواب؛
- التأكد من أنّ جميع المستفيدين من خدمات الإصلاح والترميم مرتاحون لدخول متعهدي الأعمال إلى منازلهم؛
- إجراء عمليات تدقيق مراعية للجنس والحماية.

"يشعر الأشخاص الذين ما زالوا يقيمون في بيوتهم المدمرة بالخوف لخلوها من النوافذ أو الأبواب، خاصة النساء اللواتي يبقين بمفردهنّ في البيت من دون رجل يخشين التعرض للتحرش".

- لاجئة سورية

- زيادة المبالغ النقدية للإيجار وتسريع التدخلات لإصلاح الأضرار لضمان بقاء العائلات في المكان الذي اختاروه. تزداد عمليات الإخلاء وخطر أن يفقد المستأجرون البيوت التي عاشوا فيها لأمد طويل إذا بقيت شاغرة أو لم يتم إصلاحها. الرجاء الاطلاع على دليل النقد بدل الإيجار الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بالإيواء في لبنان.

الحماية والعنف على أساس الجنس

- تدريب موظفي المساعدة الإنسانية ومتطوعي الاستجابة على أصول إحالة الناجيات استناداً إلى المقاربة المتحورة حول قضايا الناجيات: وهي السلامة والسرية وعدم التمييز والحماية. وتزويد الموظفين بدليل الجيب عن العنف على أساس الجنس، المتوفر باللغتين العربية والإنكليزية والمتاح تنزيله على الهواتف الذكية، بما يتضمّن من نماذج نصية لأصول التخاطب مع الناجية، وما هو مسموح وممنوع، وشجرة اتخاذ القرارات⁵⁰؛
- زيادة الدعم لخدمات العنف على أساس الجنس التي يقدمها مزودو الخدمات المؤهلون من أجل إدارة شاملة للحالات، بما في ذلك إحالة الحالات إلى مزودّي الخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية، وإلى موفري الدعم النقدي وسبل العيش، عند اللزوم؛
- زيادة جلسات التوعية والتدريب لأجهزة الأمن وقوى الأمن الداخلي وعناصر الجيش حول الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والعنف على أساس الجنس، وحقوق أفراد مجتمع الميم.

"أولت قوى الأمن الداخلي اهتماماً لقصيتي لأنها لاقت رواجاً، ولكن ما مصير النساء غير المتاح لهنّ استخدام مثل تلك المنصات أو اللواتي لا يجرؤنّ على المواجهة؟"

- امرأة أفادت عن تعرّضها للتحرش من قبل شرطي في مار مخايل.

50 دليل الجيب المفضّل خطوة خطوة للممارسين في المجال الإنساني: كيفية دعم الناجين من العنف على أساس الجنس عندما لا يتوفر في منطقتك فاعل معني بالعنف على أساس الجنس.



A step-by-step pocket guide for humanitarian practitioners: How to support survivors of gender-based violence when a GBV actor is not available in your area. Available at https://gbvguidelines.org/wp/wp-content/uploads/2019/05/GBV_Background_Note021718-Low.pdf

CARE International, "Rapid Gender and Protection Analysis Cyclone Kenneth Response Cabo Delgado Province, Mozambique", 2019. Available at https://www.care-international.org/files/files/publications/reports-issue-briefs/COSACA_Rapid-Gender-Protection-Analysis-Cabo-Delgado-Mozambique_June-2019.pdf

Care International, "Engaging men and boys learning series". Available at <https://insights.careinternational.org.uk/in-practice/engaging-men-and-boys>

Connecting Research to Development, "Rapid Assessment of Health Care Centers: Preliminary Results", 2020.

HelpAge, "Lebanon Explosion Emergency", 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-explosion-emergency-rapid-needs-assessment-14-august-2020>

Help Age international, "COVID-19 Rapid Needs Assessment of Older People", June 2020. Available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/COVID%20RNA%20Lebanon.pdf>

Hesse-Biber, Sharlene Nagy, "The Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis" Second Edition, Newbury Park: SAGE Publishing, 2011. Available at <https://us.sagepub.com/en-us/nam/handbook-of-feminist-research/book234499>

HRW, "Lebanon: Hospital Crisis: Endangering Health," December 2019. Available at <https://www.hrw.org/news/2019/12/10/lebanon-hospital-crisis-endangering-health>

Human Rights Watch, "Hardships for Lebanon's Migrant Domestic Workers Rise", September 14, 2020 Available at <https://www.hrw.org/news/2020/09/14/hardships-lebanons-migrant-domestic-workers-rise>

ILO, "ILO Response to Beirut Explosion: A Decent Work Approach for Quick Recovery and Job Creation", 2020. Available at https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_753302/lang-en/index.htm

Inter-Agency SGBV Task Force Lebanon, "Impact of COVID-19 on the SGBV Situation in Lebanon", May 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-covid-19-sgbv-situation-lebanon-inter-agency-sgbv-task-force-lebanon-may-2020>

INTERSOS, "Beirut Explosion Rapid Needs Assessment Report", 2020. Available at <https://www.intersos.org/en/explosion-in-beirut-intersos-response-to-the-emergency/>

IOM, "Foreign Nationals MSNA Analysis", September 2020. Available at <https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/Beirut%20LRC%20MSNA%202%20Pager08SEPT.pdf?file=1&type=node&id=9637>

_____، "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظلّ تفشي كوفيد-19". العدد رقم 3، 3 حزيران/يونيو 2020. <https://www2.unwomen.org/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305>

_____، "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظلّ تفشي كوفيد-19". العدد رقم 4، 3 حزيران/يونيو 2020. <https://www2.unwomen.org/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/07/ga%20lebanon%20no4/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%204.pdf?la=en&vs=4317>

وكالة التعاون التقني والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة، تحليل مراجع لقضايا النوع الاجتماعي الناشئة: تقييم الاحتياجات في القطاعات المتعددة الناتجة عن انفجار بيروت"، 22 آب/أغسطس 2020. <https://reliefweb.int/report/lebanon/emerging-gender-analysis-gender-findings-multi-partner-multi-sectoral-needs>

Abdulrahim, Raja, "Beirut Explosion Deepens Miseries of Syrian Refugees in Lebanon", The Wall Street Journal, September 25, 2020. Available at <https://www.wsj.com/articles/beirut-explosion-deepens-miseries-of-syrian-refugees-in-lebanon-11601035200>

ACAPS, Assessment & Analysis Cell, "Analysis of Affected Areas in Greater Beirut Secondary Data Review", August 12, 2020. Available at <https://www.acaps.org/special-report/lebanon-explosion-beirut-secondary-data-review>

ACAPS, Brief Note, 2020. Available at https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20200808_acaps_briefing_note_lebanon_beirut_explosion.pdf

ACAPS, REACH, MapAction, Mercy Corps, and OCHA/UNDAC, Emergency Operations Centre Beirut Assessment & Analysis Cell, "Analysis of Affected Areas in Greater Beirut", 2020. Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/document/lebanon-analysis-humanitarian-needs-greater-beirut-25-aug-2020-en>

ACTED, "Addressing the life-saving needs of the Beirut population affected by disaster: The aftermath of the Beirut Explosion", August 2020. ACTED, "Beirut Explosion Rapid Needs Assessment Report", August 2020. Available at <https://www.acted.org/wp-content/uploads/2018/01/lebanon-beirut-explosion-rapid-needs-assessment-report-august-2020-final2.pdf>

ACTED, "Beirut Port Explosions: Zoom-in on Shelter Needs", August 2020. Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/assessment/lebanon-beirut-port-explosions-zoom-shelter-needs>

نسرين سلطي ونادين مزهر، "النساء على حافة الإنهيار الاقتصادي"، أيلول/سبتمبر 2020.

هيومن رايتس ووتش، "لبنان: أزمة المستشفيات تهدد الصحة"، كانون الأول/ديسمبر 2019. <https://www.hrw.org/news/2019/12/10/lebanon-hospital-crisis-endangering-health>

_____، "معاناة العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان تتزايد"، 14 أيلول/سبتمبر 2020. <https://www.hrw.org/news/2020/09/14/hardships-lebanons-migrant-domestic-workers-rise>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو، "فهم هويات الرجال الجندرية: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2017. <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa>

_____، "الإنعاش المراعي للنوع الاجتماعي في لبنان: توصيات لإصلاح السياسات المالية والاجتماعية والعمالية"، 2020. <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/06/gender-responsive-recovery-in-lebanon>

_____، "ميثاق المطالب النسوية، موقع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان، 27 آب/أغسطس 2020. <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/charter-of-demands-lebanon>

_____، "خطة الاستجابة للانفجار مرفأ بيروت"، 13 آب/أغسطس 2020. <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/un-women-2020-beirut-explosion-response-plan>

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في ظلّ تفشي كوفيد-19"، العدد رقم 1، 10 نيسان/أبريل 2020. <https://www2.unwomen.org/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/gender%20and%20covid19%20in%20lebanon/updated/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20english.pdf?la=en&vs=1838>

_____، "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظلّ تفشي كوفيد-19". العدد رقم 2، 15 أيار/مايو 2020. <https://reliefweb.int/report/lebanon/gender-alert-covid-19-lebanon-may-15-2020-issue-no-2-enar>

إدارة الإحصاء المركزي في الجمهورية اللبنانية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والاتحاد الأوروبي. "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر"، 2018-2019. <http://www.cas.gov.lb/in-dex.php/demographic-and-social-en>

بيان المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. <http://isf.gov.lb/ar/article/9113032>

كوكوتشكا وج. فروشي، "مقياس الفساد العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آراء المواطنين وتجارب الفساد، منظمة الشفافية الدولية، 2019. <https://www.transparency.org/en/publications/global-corruption-barometer-middle-east-and-north-africa-2019>

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "نداء عاجل: من أجل الاستجابة للانفجار مرفأ بيروت"، 2020. https://www.un.org.lb/library/assets/UNFPA_FlashAppeal_beirut%20portexplosion_120820-3_-050911.pdf

فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، "أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان"، أيار/مايو 2020. <https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-covid-19-sgbv-situation-lebanon-inter-agency-sgbv-task-force-lebanon-may-2020>

كيف تدعم الناجين من العنف على أساس الجنس عندما لا يتوفر في منطقتك فاعل معني بالعنف على أساس الجنس؛ دليل الجيب المفضل للممارسين في المجال الإنساني. https://gbvguidelines.org/wp/wp-content/uploads/2019/05/GBV_Background_Note021718-Low.pdf

لونكست، "معاناة العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان تتزايد"، هيومن رايتس ووتش، 14 أيلول/سبتمبر 2020. <https://www.hrw.org/news/2020/09/14/hardships-lebanons-migrant-domestic-workers-rise>

مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، "تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت"، آب/أغسطس 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-beirut-rapid-damage-and-needs-assessment-rdna--august-2020>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) النداء الإنساني العاجل للبنان، 2020. <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-2020-flash-appeal-august-enar>

مؤسسة مخزومي، "أزمة انفجار بيروت"، 2020. <https://makhzoumi-foundation.org/beirut-explosion-crisis>

- [humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/assessment/lebanon-unicef-tents-rapid-needs-assessment-analysis-ii](https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/assessment/lebanon-unicef-tents-rapid-needs-assessment-analysis-ii)
- UNICEF, “UNICEF TENTS Assessment Round IV - Results by Sex”, 2020. Available at https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/unicef_tent_sex-analysis-200828.pdf
- Wilson, Zabaneh, Dore-Weeks, “Understanding the Role of Women and Feminist Actors in Lebanon’s 2019 Protests”, UN Women, 2019. Available at <https://www.un.org.lb/library/assets/UN%20Women%20Lebanon%2019%20Protests-042358.pdf>
- World Bank, “A Disaster Event in Beirut: Preliminary Assessment”, 2020. Available at <http://documents1.worldbank.org/curated/en/685451597090658921/text/A-Disaster-Event-in-Beirut-A-Preliminary-Assessment.txt>
- World Bank with the European Union and the United Nations, “Beirut Rapid Damage and Needs Assessment”, August 2020. Available at <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/beirut-rapid-damage-and-needs-assessment-rdna--august-2020>
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: Geitaoui Lebanese University Hospital Report”, 2020.
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: Governmental Hospital of Beirut – Quarantine Report”, 2020. Available at <https://www.assolombarda.it/servizi/internazionalizzazione/documenti/governmental-hospital-of-beirut>
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: LAU Medical Center-Rizk University Hospital Report”, 2020
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: Rosary Sisters Hospital Report”, 2020.
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: Saint Georges University Hospital Report”, 2020.
- WHO, “Post Disaster Rapid Hospital Assessment: Summary Report”, 2020.
- World Vision, “Rapid Needs Assessment - Post Beirut Explosion”, 2020.
- World Vision, “Rapid Needs Assessment Summary”, 2020. Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/assessment/lebanon-world-vision-beirut-explosion-rapid-needs-assessment-summary>
- World Vision, “Rapid Needs Assessment”, August 2020. Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/assessment/lebanon-world-vision-beirut-explosion-rapid-needs-assessment-summary>
- World Economic Forum, “Global Gender Gap Report”, 2020. Available at http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
- WFP, “Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon”, June 2020. Available at <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000116784/download/>
- UN Women, NCLW, UNFPA, WHO, “Gender Alert On COVID-19 Lebanon, Issue no. 4.” July 3, 2020. Available at <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/07/ga%20lebanon%20no4/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%204.pdf?la=en&vs=4317>
- UN Women, “Gender-Responsive Recovery in Lebanon: Recommendations for Fiscal, Social and Labour Policy Reform”, 2020. Available at <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/06/gender-responsive-recovery-in-lebanon>
- UN Women and Promundo, “Understanding masculinities, results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa”, 2017. Available at <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa>
- UN Women, ACTED, and OCHA, “Emerging Gender Analysis: Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA) of the Beirut Explosion”, August 22, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/emerging-gender-analysis-gender-findings-multi-partner-multi-sectoral-needs>
- UNFPA, “Emergency Field Hospitals”, August 2020
- UNFPA, “Flash Appeal: 2020 Beirut Port Explosion”, 2020. Available at https://www.un.org.lb/library/assets/UNFPA_FlashAppeal_beirut%20portexplosion_120820-3_-050911.pdf
- UNFPA, “Primary Healthcare Centers Assessment: Post Beirut Explosion”, 2020. Available at <https://lebanon.unfpa.org/en/publications/primary-healthcare-centers-assessment-post-beirut-explosion>
- UNFPA, “Situation Report: Lebanon- Beirut Port Explosion (Issue 1)”, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/unfpa-situation-report-beirut-port-explosion-issue-no-1>
- UNFPA, “Situation Report: Lebanon- Beirut Port Explosion (Issue 2)”, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/unfpa-situation-report-beirut-port-explosion-issue-no-2>
- UNFPA, “Situation Report: Lebanon- Beirut Port Explosion (Issue 3)”, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/unfpa-situation-report-beirut-port-explosion-issue-no-3>
- UNFPA, “Situation Report: Lebanon- Beirut Port Explosion (Issue 4)”, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/unfpa-situation-report-beirut-port-explosion-issue-no-4>
- UNHCR, UNICEF and WFP, “Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon”, December 2019. Available at <https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/12/VASyR-2019.pdf>
- UNHCR, “Lebanon: Legal status of homosexuals; treatment of homosexuals by the authorities and the population”. 2007, Available at <https://www.refworld.org/docid/4784def6c.html>
- UNICEF, “UNICEF – TENTS Rapid Needs Assessment Analysis II”, 2020. Available at [https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-2020-flash-appeal-august-enar](https://www.ocha, “Lebanon 2020 Flash Appeal”, August 2020. Available at <a href=)
- Panagoulia, “Rapid Gender Analysis COVID-19 and Beyond”, CARE International in Lebanon, May 2020. Available at https://www.care-international.org/files/files/RGA_SheToldUsSo_9_18_20.pdf
- Save the Children, “Rapid Needs Assessment: Beirut Explosion”, 2020.
- Sukarieh, Rana, “Disaster aid distribution after Beirut explosion reflects Lebanese societal divides. The Conversation”, August 30, 2020. Available at <https://theconversation.com/disaster-aid-distribution-after-beirut-explosion-reflects-lebanese-societal-divides-144627>
- Salti, Nisreen and Mezher, Nadine, “Women on the Verge of Economic Breakdown,” September 2020. Forthcoming Report
- The General Directorate of Internal Security Forces. Available at <http://isf.gov.lb/ar/article/9113032>
- The United Nations Department of Economic and Social Affairs Disability, “Ageing and disability”. Available at <https://www.un.org/development/desa/disabilities/disability-and-ageing.html>.
- UN Women, “2020 Beirut Port Explosion Response Plan”, August 13, 2020. Available at <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/un-women-2020-beirut-explosion-response-plan>.
- UN Women, “The Beirut Explosion: What Humanitarian Response Needs to Know on Gender”, August 17, 2020. Available at <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/the-beirut-explosion-what-humanitarian-response-needs-to-know-on-gender>.
- UN Women, “Charter of Demands: By Feminist Activists and Women’s Rights Organizations in Lebanon”, August 27, 2020. Available at <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/charter-of-demands-lebanon>.
- UN Women, NCLW, UNFPA, WHO, “Gender Alert On COVID-19 Lebanon, Issue no. 1.”, April 10, 2020. Available at <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/gender%20and%20covid-19%20in%20lebanon/updated/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20english.pdf?la=en&vs=1838>
- UN Women, NCLW, UNFPA, WHO, “Gender Alert On COVID-19 Lebanon, Issue no. 2.”, May 15, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/gender-alert-covid-19-lebanon-may-15-2020-issue-no-2-enar>
- UN Women, NCLW, UNFPA, WHO, “Gender Alert On COVID-19 Lebanon, Issue no. 3.” Available at June 3, 2020. Available at <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305>
- IOM, “Lebanon – Migrant Worker Vulnerability Baseline Assessment. Follow Up Report”, September 2020. Available at <https://displacement.iom.int/reports/lebanon%E2%80%94migrant-worker-vulnerability-baseline-assessment-follow-report-september-2020>
- Kukutschka, R, and J Vrush, “Global corruption barometer Middle East and North Africa,” Citizens’ views and experiences of corruption” Transparency International, 2019. Available at: <https://www.transparency.org/en/publications/global-corruption-barometer-middle-east-and-north-africa-2019>
- Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International
- Labour Organization (ILO); European Union (EU). “Labour Force and Households’ Living Conditions Survey (LFHLCs)” 2018-2019 Available at <http://www.cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en>
- Lebanese Red Cross, “Disaster Management Sector Beirut Port Explosion Response Assessment Results (MSNA, DANA, PDA)”, August 7, 2020
- Lebanese Red Cross, “Disaster Management Sector Beirut Port Explosion Response Assessment Results (MSNA, DANA)”, August 24, 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/disaster-management-sector-beirut-port-explosion-response-assessment-results-msna>
- Lebanese Red Cross, “Disaster Management Sector Beirut Port Explosion Response: WASH Damage Assessment and Needs Analysis (DANA)”, August 9, 2020.
- Lebanese Red Cross and partners, “Multi-Sector Needs Assessment (MSNA), September 18, 2020. Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/infographic/lebanon-beirut-multi-sector-needs-assessment-msna-partners>
- Lonnquist, “Hardships for Lebanon’s Migrant Domestic Workers Rise”, Human Rights Watch, September 14, 2020. Available at <https://www.hrw.org/news/2020/09/14/hardships-lebanons-migrant-domestic-workers-rise>
- Near East Foundation, “Beirut Port Explosion Rapid Assessment: Al-Moudawar and Karantina, Bourj Hammoud, and Khandat Al-Gharni”, 2020.
- Noueihed, Lin, “Covid-19 Risks Overwhelming Beirut as Explosion Knocks Out Hospitals”, Bloomberg, August 12, 2020. Available at <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-08-12/covid-19-risks-overwhelming-beirut-as-explosion-knocks-out-hospitals>
- Makhzoumi Foundation, “Beirut Explosion Crisis”, 2020. Available at <https://makhzoumi-foundation.org/beirut-explosion-crisis/>
- Mercy Corps. Beirut micro, small and medium enterprises (MSME) Joint Rapid Needs Assessment. September 2020. Available at <https://reliefweb.int/report/lebanon/beirut-msme-joint-rapid-needs-assessment-september-2020>

